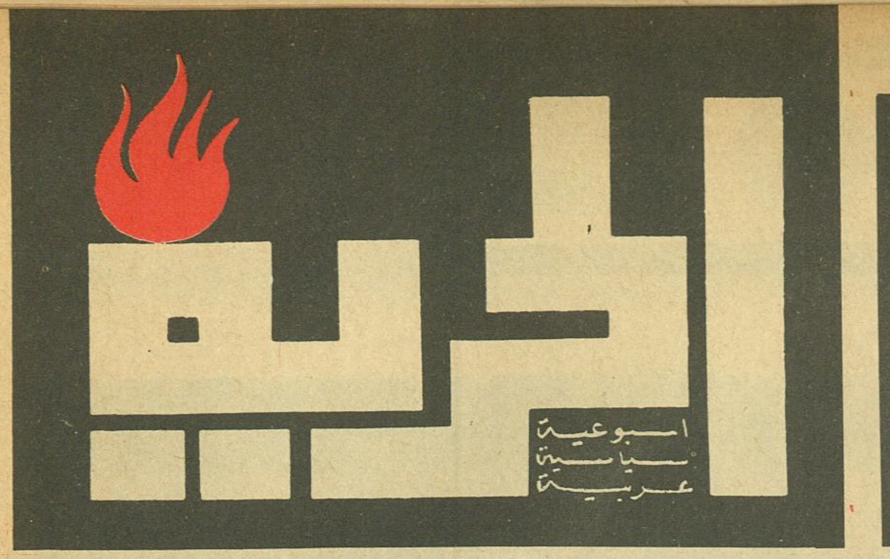


- الوصف والتبرير في ناصرية مجلة "الطليعة"
- مساهمة في النقاش حول تجربة الكفاح الشعبي المسلح في العراق

AL-HOURRIAH - No. 546 - 21 - 12 - 1970 - BEYROUTH ● بيروت - ٢١ - ١٢ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٦ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل.

أحاديث الدولة الفلسطينية

كيف تفكر إسرائيل بحلّ "مشكلة الفلسطينيين"



امام حركة طلابية
ترفض الحوار المزيف

موقف السلطة هو الإمعان في التزييف

الخليج العربي: أهداف الاتفاق البريطاني - السعودي

الحركة العمالية

عاملات الهاتف يضربن، ويعلقن الاضراب دون الاستفادة من الاضرابات السابقة

في وزارة البريد والبرق والهاتف فرعان هامان جدا : الاول فرع البرقيات ، والثاني فرع المخابرات الدولية والتلكس والتلستار هذان الفرعان يقومان بعمل واحد هو : تأمين الاتصالات بين لبنان والخارج . حيث يلعبان دورا هاما في خدمة قطاع الخدمات من تجارة (استيراد وتصدير) وبنوك وبورصة . وهذا يعني انه في حال توقف العمل في هذين الفرعين فانقطاع الخدمات بأسره سيعاني اختناقا لا مفر منه .

في مقابلة تلفزيونية ، اعلن الوزير « كبي » انه غير مسؤول عن وعد الوزير السابق بدفع تعويض الالة السمعية « الكاسك » . فأعلن عاملات الهاتف الاضراب في صبيحة اليوم التالي ، ووضعن مطاليبهن القديمة وهي التثبيت ، الدرجات المتأخرة ، ورفع الحد الادنى للاجور الى ٢٠٥ ليرات .

حاولت الادارة ان تحل الاضراب فاستدعت الجيش للحلول مكان العاملات لكن الاضراب استمر . حضر الوزير بنفسه الى العاملات وحاول اقناعهن بالعدول عن الاضراب واعدا بدفع تعويض الكاسك ، واحالة المطالب الاخرى الى اللجان للدرس كما فعل اسلافه في السابق ، فوافقت العاملات على حل الاضراب .

وهذا يعني أن العاملات لم يستفدن من دروس اضراباتهن السابقة . مع انهن يستطعن في حال تنسيق نضالهن مع باقي اقسام الوزارة وخصوصا مع قسم البرقيات ، اجبار الدولة على الرضوخ للمطالب كلها ، ففي اضراب سابق بدأه عمال وموظفو البرقيات لمدة يومين لم تحرك الوزارة ساكنا ، ولكن حينما تضامن معهم قسم المخابرات الدولية والتلكس والتلستار لمدة ٣ ساعات فقط ، وانقطعت بالتالي اتصالات لبنان بالعالم الخارجي ، اصدرت غرفة التجارة في بيروت بيانا الى وزير الهاتف تطالبه بتلبية مطالب المضربين ! . (هذا ما يدل على مدى التاثير الفعال لموقفهم على قطاع الخدمات الرأسمالي .. ولكن هذا وحده لا يكفي لنيل مطالبهم ، فالوحدة والتمثيل الديمقراطي للجان المنتخبة فيما بينهم ، هي وحدها القادرة على انتزاع مطاليبهم كلها ، والا ففي استطاعة الدولة أن تفكك اضرابهم ، وان تحله لصالحها .. » !

إصرار عمال وعاملات الغازية على مطلبهم (العمل الدائم) يفضح طبيعة الاتحادات النقابية

قررت المجموعة المعتصمة في بيروت من عمال وعاملات الغازية دعوة جميع العمال والعاملات الى عقد جمعية عمومية لطرح الموقف عليهم واتخاذ القرار المناسب .

وفي الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الماضي حضر حوالي مئة عامل وعاملة (من اصل ١٧٧) الى دار اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الجنوب ، حيث تم عقد الجمعية العمومية باشراف رئيس الاتحاد حسيب عبد الجواد .

تكلم احد العمال باسم اللجنة وحدد بالتفاصيل كافة المراجعات مع الشخصيات الدينية والسياسية ، وما نتج عنها من وعود معروفة . وكان من نتيجة ذلك ان عم الاستياء جميع الحاضرين . ثم تحدث حسيب عبد الجواد عن تسويفات الوزراء والنواب ومجلس الوزراء . وقال ان العمال لن يستطيعوا تحقيق مطالبهم ضمن التنظيم الحالي ، وفي اطار البنية النقابية الراهنة . وتحدث ايضا عن قوة العمال والعاملات ، واكد انه لا بد من تصعيد الموقف بالحدث ، واذا لم يستطع عمال الغازية تحقيق ذلك فلا بد لهم من القبول بمقترحات الوزير ، من جهة ، ودخول نقابة الريجي بالحدث من جهة اخرى . (وكان منطق حسيب عبد الجواد يعتمد تضخيم المسألة بحيث انها لا تحل الا بالمكتسبات المحققة — حسب قوله — اي بقرار الوزير) .

على أن رأيا اخر قد برز يقول انه اذا كان الاعتصام في بيروت قد اخذ بالتضاؤل ، فان سبب ذلك عائد الى عدم السير بالاضراب باتجاهه الصحيح ، وهو اصدار مزيد من البيانات الى عمال الحدث ، ومزيد من الضغوط على النقابة من أجل اعلان موقف ايجابي . (كما ذكرت «الحرية» في العدد السابق ، فان الاتحادات « اليسارية » طلبت توقيف البيانات ، محافظة على وحدة النقابة وهي على ابواب الانتخابات الجديدة . والجدير بالذكر ، ان النقابة والاتحاد العمالي العام لم يتحركا الا بعد البيانات) .

وبعد أن شرح اصحاب هذا الرأي ضرورة الضغط السياسي بتحريك الرأي العام ، والضغط الاقتصادي بالتوجه نحو الحدث ، قدمت اقتراحات محددة تقضي بالنزول الى بيروت وزيارة الاتحادات ، ثم زيارة عمال الريجي في الحدث زيارة جماعية .. فقوبلت هذه المقترحات بالموافقة .

ثم تكلم رئيس الاتحاد مرة اخرى فطلب اختيار لجنة ، فقدم البعض ترشيحهم ، ثم فتح باب الانسحاب ، وبعد ذلك تشكلت لجنة من ١٠ اشخاص نالت موافقة الجميع . واجتمعت اللجنة في غرفة منفردة وحضر الاجتماع حسيب عبد الجواد .. ولما طال الاجتماع اخذ العمال بالانسحاب الواحد تلو الاخر بسبب الظروف العائلية وبسبب عدم توفر وسائل النقل بالنسبة لبعضهم ، او عدم استطاعتهم البقاء في بيروت . ولم يبق من اصل الاجتماع العام الا ٤٠ عاملا .

وبعد انتهاء اجتماع اللجنة خرج اعضاؤها ببيان يتضمن نقطة رئيسية هي تعليق الاعتصام . ومع أن اللجنة مصممة على البقاء في بيروت في مقر الاتحاد العمالي العام ، وزيارة الاتحادات العمالية في بيروت ، فقد أكد البيان مسألة تعليق الاعتصام .

على اثر ذلك حصل نقاش حاد كاد يبلغ حد التلاسن حول ما اذا كان ينبغي ايراد النص بتعليق الاعتصام ، خاصة وان مجموعة قليلة من العمال ما زالت معتصمة بالفعل .

ونوقشت مسألة تاثير ذكر تعليق الاعتصام على الرأي العام ، خاصة وان حملة جمع التبرعات قد اعطت ثمارها لدعم صمود العمال في اضرابهم. (ويذكر هنا أن رابطة الطلبة في الجامعة الاميركية قد قررت أن يكون يوم الجمعة يوم تبرع وتضامن مع عمال وعاملات الغازية) .

وأخيرا تم الاتفاق على صياغة البيان من جديد ليتضمن عبارة الاعتصام الرمزي . ومع هذا فقد كتبت جريدة « النهار » تقول (وكان مندوبها حاضرا) بأن عمال الغازية علقوا اضرابهم بعد عقد الجمعية العمومية .

وفي اليوم الثاني كتب العمال بيانا للرد على ما جاء في « النهار » الا انها لم تنشره ، وكذلك حصل مع«الانوار» حيث قام وفد من العمال بمقابلة رئيس التحرير وطلب منه عدم نشر تعليق الاعتصام ، فكان رده « كل شي بيصير عاخاطركم » . الا ان ما نشر في اليوم الثاني لم يكن الا ليعبر عن رغبة الدولة خلافا لرغبة العمال ، فقد تحدثت « الانوار » عن توقيف الاعتصام مشاركة زميلتها « النهار » !

وفي بيروت توجه العمال والعاملات الى منزل الوزير حمدان ، وبعدما انتظروه حوالي الساعتين ليستيقظ من نومه ، قابلهم واقسم بشرفه انه تبنى الموضوع وانه سيتحدث به مع زميله الوزير سابا اثناء لقائه به في جلسة مجلس النواب . أما بيان مجلس الوزراء فلم يتضمن اية اشارة لهذا الموضوع . والجدير بالذكر أن وفد العمال قال لوزير العمل والشؤون الاجتماعية : ان العمال لم يعودوا يثقون بالوعود والكلام المعسول ..

أما بالنسبة للاتحادات النقابية ، فلقد زار وفد العمال — لضيق الوقت — الاتحاد الوطني فقط ، حيث قابل « الريس » الياس الهبر ، وقد تكلم الهبر وكأن الاضراب قد انتهى ، وانه لا شيء يضمن تنفيذ وعود الوزير ، واستشهد على ذلك بمسألة عمال المسالك . الا انه اصر على « الربط الادبي » كيف ؟ : ان يصدر الاتحاد العمالي العام بيان تعليق الاضراب ، وبعدها يوافق عليه ، ببيان اخر وبذلك يتحقق « الربط الادبي » الذي يحرج الدولة !!

وحينما لفت احدهم نظره الى أن الاضراب لم يحل ، اصر على موقفه السابق . وبعد ذلك اضطر للموافقة والابقاء على الاعتصام الرمزي . وذكر السيد الهبر ان ما يعقد الامر اكثر هو الخلاف الحاصل بين وزير العمل ووزير المالية ! فهل يعني ذلك انمهمة العمال هي مصالحة الشخصيات السياسية او الوزراء لينالوا مطالبهم؟!

الا انه عاد فحدد المسألة بشكل جوهري اذ قال انه اذا أضرب عمال الحدث نصف ساعة تضامنا مع عمال الغازية فان الدولة ستضطر لتلبية مطالب الغازية بعد خمس دقائق من انتهاء مدة النصف ساعة . هذا مع العلم ان باستطاعة « الريس » ان يحقق ذلك بسهولة خاصة وان للاتحاد مؤيدين وانصارا داخل النقابة ، وبامكانه أن يستغل حركة التأييد العفوية التي برزت بين صفوف عمال الحدث . الا انه برر عدم قدرته على تحقيق ذلك بأن عدم تحرك الحدث محكوم بـ « الطائفية » . وان كان قد تحرك في الفترة الاخيرة بدون جان تويني .

أما بالنسبة للعمال والعاملات فانهم ماضون في رص صفوفهم ، استعدادا لخوض المعركة الحاسمة بعد عقد الجمعية العمومية الثانية ، اذا لم ينفذ الوزير وعده . وان العمال سوف يمارسون كافة الضغوطات السياسية والاقتصادية وخصوصا الاتصال بعمال الحدث . اما مسالة عودتهم الى العمل فليس في الامر ما يشكل شيئا جديدا ، اذ ان الشركة اعتادت على استدعائهم للعمل في أوائل شهر شباط ، وعلى هذا فليس من المستغرب أن تستدعيهم هذا العام ايضا . الا ان هذا لا يغير من طبيعة كونهم عمالا موسميين معرضون للتسريح في اية لحظة .

وانتظارا لموعد الجمعية العمومية على لجنة عمال وعاملات الغازية توثيق صلتها الكاملة بعمال الحدث ، كي يكون هؤلاء على اطلاع كامل على كل ما يجري ليكونوا بالتالي على استعداد لتاييدهم .

إضراب عمال شركة الخيوط اللبنانية (كفرشيما)

منذ يوم السبت الماضي اعلن عمال شركة الخيوط اللبنانية اضرابا مفتوحا لتحقيق مطالبهم :

الاشتراك في الضمان الاجتماعي وتحديد الحد الادنى للاجر ، وايجاد مياه صالحة للشرب في المعمل ، وتحديد عاملين لكل الة واحدة ، والتعطيل بالاعياد الرسمية مع دفع الاجرة .

ان هذه الشركة تضم حوالي ١٢٠ عاملا (أصحابها رجلا اعمال سوريان مراد — شامي) .. لحد الان منع أصحاب المعمل اشراك العمال في صندوق الضمان .

بعد أن أعلن العمال الاضراب المفتوح لتحقيق مطالبهم البسيطة المذكورة اعلاه ، استعان اصحاب المعمل بمخفر الحدث ، فجاء الدرك وحاصروا العمال المتجمهرين .. تكلم رئيس دورية الدرك باسم اصحاب المعمل ووعد العمال بأنه يضمن تحقيق مطالبهم !

ورجع العمال الى عملهم . وفوجئوا بطرد عاملين من اللجنة المسؤولة عنهم ، لانهما ناقشا رقيب الدرك حين تكلم في الاجتماع .. وحاول اصحاب المعمل أن يظهروا بمظهر « الحياد » ، فاعلنوا انهم يتوسطون مع الرقيب لاعادة العاملين المطرودين . ولكن هذه الوساطة المفضوحة لم تنفع ، اذ سرعان ما طرد عمال اخرون لانهم آزروا العاملين المطرودين !.

وهكذا عاد العمال يفكرون بالعودة الى اضراب مفتوح !.

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

حقيقة ماحدث في جامعة بيروت العربيّة

تزوير الانتخابات

بعد الانحياز الادارة لجانب "لائحة الشباب الناصري"!

كان يوم الخميس موعد انتخابات اتحاد طلاب جامعة بيروت العربية .. وكانت هناك أربع لوائح رئيسية مرشحة في الانتخابات : لائحة « الشباب الناصري الثوري » ، ولائحة انصار الثورة الفلسطينية التي تدعمها الجبهة الوطنية الطلابية التي تشكلت من التنظيمات التالية :

١ — التنظيم الطلابي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) .

٢ — التنظيم الطلابي لطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) .

٣ — التنظيم الطلابي للجبهة الشعبية الديمقراطية .

٤ — التنظيم الطلابي لحزب البعث العربي الاشتراكي .

٥ — التنظيم الطلابي لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي .

ولائحة التنظيم الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب العمل الاشتراكي. ولائحة اخرى للشيوعيين.

وكانت لائحة انصار الثورة قد حذرت قبل بدء الاقتراع من عملية تزوير ، وطالبت بايجاد كشوف بأسماء الطلبة في مراكز الاقتراع . وبعد مرور ساعة ونصف على بدء الاقتراع تأكد أن هناك عملية تزوير جارية لصالح لائحة الشباب الناصري . وحدث اشتباك بين الطلاب على صناديق الاقتراع مما ادى الى توقيف عملية الانتخاب .

وعقد « انصار الثورة » مؤتمرا صحفيا عما جرى اكدوا فيه على ما يلي :

— جرى حوار قبل تشكيل اللوائح بشكل نهائي ، مع « الشباب الناصري الثوري » حول برنامج عمل مشترك.

وقد رفض هؤلاء التعرض لمسألة مشروع روجرز ، ولو كلاما واكد « انصار الثورة » ان الانتخابات التي جرت وتعطلت هي ضد الحريات الديمقراطية في الجامعة وضد اي عرف في عملية الاقتراع ، فقد منع الاساتذة (الادارة) ممثلي اللوائح المختلفة من التحقق من هوية المقترع ، وابعد الممثل اكثر من عشرة امتار عن صندوق الاقتراع .

لقد حصلت لائحة انصار الثورة على ٣٠ اثبات بشأن عملية التزوير ، هذه بعضها :

١ — كانت الصناديق غير مقفلة مما يسمح لمسجل الكلية أن يفتح الصندوق كل فترة نصف ساعة ويأخذ الاوراق الموجودة بحجة فرزها .

٢ — عدم وجود كشوف بأسماء الطلبة المقترعين للتحقق من هوياتهم وللتأكيد من أنهم طلبة في الجامعة .

٣ — عثر على أكثر من سبع بطاقات انتخابية غير مختومة من قبل الادارة او مسجل الكلية ولا يوجد عليها اسم اي شخص . (قامت لائحة أنصار الثورة بالاتصال بعميد كلية التجارة اكثر من مرة لالغاء هذه المخالفة ، وكان العميد يطلب بدوره ، من الاساتذة ومسجلي الكليات الانتباه لهذا الامر ولكن دون جدوى ..) ان هذه المخالفات جميعا هي التي دفعت الطلاب الى اقتحام صناديق الاقتراع وتحطيمها.

وحددت لائحة « انصار الثورة » مطالبها على الشكل التالي :

١ — عدم تجميد الاتحاد الحالي .

٢ — التحقيق مع المسؤولين عن عملية التزوير .

٣ — تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة تتوفر فيها الحريات الديمقراطية.

٤ — تاليف لجنة طلابية من قبل اعضاء اللوائح للاشراف على الانتخابات.

وكانت الجبهة الوطنية الطلابية التي تشكلت من التنظيمات التي ذكرناها قد اصدرت بيانا حددت فيه برنامجها ومهامها ومواقفها على الشكل التالي :

١ — رفض قرار مجلس الامن ومشروع روجرز ومشروع الدولة الفلسطينية وجميع الحلول السلمية والاستسلامية المتفرعة عن قرار مجلس الامن .

٢ — تحقيق ديمقراطية واستقلال العمل الطالبي في الجامعة فلكي يعي الطالب انه موجود في صرح علم وليس في مكان للعمل الفردي الفوغائي تحتم علينا أن نرفع عن الطلبة وبالطرق الديمقراطية كل ما يعانون منه ، وكذلك تعديل دستور الاتحاد بشكل يضمن حق كل طالب في الترشيح والتصويت والعمل على ابداء رأيه بصورة منظمة وتحقيق بعض الضمانات التي تسهل على الطالب تفرغه للدراسة كل ذلك في القضايا التالية :

أ — الغاء مبدأ المطعون .

ب — اشراف الاتحاد على ماليته وبشكل كامل والتي يساهم فيها كل طالب بـ ٢٥ ل.ل من أصل ٣٥٠ ل.ل كقسط جامعي .

ج — اشراف الاتحاد على كافيرتيا الجامعة وتوسيعها وتخفيض اسعارها.

د — تأمين الخدمات الصحية مجانا وبمستوى لائق .

هـ — النظر في موضوع تخفيض وتقسيم القسط الجامعي الى قسطين واحد في أول السنة والاخر قبل الامتحانات بشهرين والغاء الرسوم المستجدة (كرسم الليرة على الافادة).

و — اشراف الاتحاد على كل المنح والمعونات الجامعية التي تقدم للطلاب.

ز — العمل على اقرار برنامج ندوات طلابية اسبوعية وباشراف الاتحاد وتأكيدا لمبدأ لكل طالب الحق في ابداء رأيه .

ح — اقرار مبدأ الرقابة على الاتحاد من قبل الجمعيات العمومية التي تعقدها كل رابطة مع طلابها وذلك مرتين كحد أدنى في السنة .

ط — اصدار مجلة دورية للاتحاد تعبر عن رأي الطلبة .

ي — اشراف الاتحاد على طباعة جميع المذكرات ووضع حد للاستغلال القائم سواء كان في المذكرات او الكتب .

٣ — دعم الحركة الطلابية اللبنانية والتنسيق مع الحركات الطلابية التقدمية العربية والعالمية .

بيان من اهالي كفرشوبا

جاءنا من شباب كفرشوبا ما ياتي :

« سنحاول أن نوضح الامور بشكل اوضح في عملية دفع ثمن الاضرار التي لحقت بكفرشوبا . في بداية عام ١٩٧٠ دفع لأناس لم يتضرروا كليا ، وليس عندهم زيتون ولا أرض ، وفقط لان « حمدان عبد الغني » دفع لمن جاء من قبل الدولة ، وكان الواسطة بين كثير ممن دفعوا له ، وبين المكلف من قبل الدولة لتقدير الاضرار .

وبعد عملية النزوح الشاملة التي لحقت بكفرشوبا نتيجة للاعتداءات المستمرة قامت مؤسسة تدعى « مجلس مساعدة نازحي الجنوب » .. والمسؤول في منطقة مرجعيون — حاصبيا عن ذلك هو « لبيب غلمية » منفذ الشعبة الثانية في المنطقة ، فرض على أهل كفرشوبا ثلاثة اشخاص ، هم منفذو الشعبة الثانية في كفرشوبا ، وهم ، حمدان عبد الغني ، رسلان القادري ، حسين علي قصب ، وقد سجل تعويضات للاول ما يزيد عن ٣٨ ألف ليرة ، علما بانه قبض ٣٣٫٠٠٠ ليرة ثمن زيتون وهو لا يملك شجرة واحدة في كفرشوبا. وسجل للثاني ٢٤٫١٧٠ ل.ل. ، وللثالث ٢٢٫٣٣٠ ل.ل. ، علما ان اللجنة سجلت لنفسها مبلغ يزيد عن مائتي الف ليرة ، ومجلس الجنوب قد خصص ٤٤٣ ألف ليرة لكل البلدة ، وهؤلاء الاشخاص سجلوا لبعض اقربائهم « وازلامهم » مبالغ لا يحلمون بها . وقد احتج المئات من كفرشوبا على هذه « المساعدات » التي هي ثمن أرضهم ومنازلهم ، وكل ما يملكون ...

فأوقف « مجلس الجنوب » الدفع ، واوعز للجنة اخرى لم تنتخب بأن تعدل في برنامج الدفع ، وبالفعل عدلت هذه اللجنة « البرنامج » الامر الذي لم يعجب حمدان عبد الغني وازلام الشعبة الثانية الذين حرضهم لبيب غلمية على « عدم القبض » والاحتجاج ، وهكذا كان ...

من جهة اخرى هناك مئات من الاشخاص الذين يملكون في كفرشوبا ولكنهم فقراء من ناحية « الواسطة » فقد سجل لهم مبالغ ضئيلة جدا ، ومجحفة جدا في نفس الوقت .

ان أهالي كفرشوبا يناشدون الدولة وضع حد لهذه المهازل وتكليف لجنة منتخبة من أهاليها ، ولجنة من قبل الدولة لتقدير الاضرار .. واذا لم يتم ذلك فبدفع تعويضات على اساس الافراد ، لكل فرد ثلاثماية ليرة » .

مظاهرات ضدّ الملك حسين اثناء زيارته لفرنسا والمانيا الغربيّة

بالرغم من الاحتياطات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لحماية الملك حسين من اية مظاهرات معادية ، اذ قامت السلطات الفرنسية قبل يومين من موعد زيارة الملك باحتجاز اكثر من ٣٠٠ طالب عربي في باريس من الذين يعتبرون من انشط الطلبة تأييدا للمنظمات الفدائية ، بالرغم من كل ذلك فقد قامت مظاهرة امام السفارة الاردنية في باريس ، وقد اشترك في هذه المظاهرة عدد كبير من الفرنسيين المنتمين الى المنظمات اليسارية المختلفة ، بالاضافة الى الطلبة العرب. وكذلك كان الامر اثناء زيارة الملك حسين لالمانيا الغربية ، فبالرغم من الاحتياطات غير العادية التي اتخذتها السلطات ، فان مظاهرات معادية نظمها الطلاب والعمال العرب واشترك فيها عدد من اليساريين الالمان قامت ضد الملك حسين !.

ففي بون سار ٣٠٠ شخص من الطلبة في مظاهرات هتفوا خلالها بسقوط حسين واتهموه بانه وراء الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني ، وحمل المتظاهرون الاعلام الفلسطينية والاردنية . وكذلك لافتات طالبوا فيها الحكومة الالمانية بعدم تقديم مساعدات مالية لحسين لانها بمثابة حض على « مذابح اخرى » .

واستنكروا تآمر الصهيونية والامبريالية على الثورة الفلسطينية .

وجرت مظاهرات مماثلة في كل من هامبورغ — غنتنجين — هيدشيم — دسلدورف . وعلى سبيل المثال فان ٣٥٠ ضابطا من البوليس قد حرسوا حسين في قرية صغيرة حين زارها وهي ابرفشتادت .

وقد رفع المتظاهرون صورا لفدائيين فلسطينيين مقتولين على ايدي السلطات الاردنية . ووزعوا منشورات تتهم حسين بانه « قاتل جماعي » .

وقال مراقبون أن مظاهرة بون تألفت من طلاب في معظمها ، بينما اشترك في مظاهرة هامبورغ جماعات يسارية وفلسطينية بالاضافة الى الطلاب .

بيان من الجبهة الشعبية الديمقراطية عن عمليّة عسكريّة

بيان من الجبهة الشعبية الديمقراطية عن عملية عسكرية :

بناء على الاوامر الصادرة تحركت عدة مجموعات مشتركة من ثوار الجبهة الشعبية الديمقراطية وثوار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صباح ١٢—١٢—١٩٧٠ لنصب كمين للعدو مكون من عشرة افراد متمركزة على « تل الحياض » — الواقعة بين مستعمرتي النبي يوشع والمنارة . وكذلك لنصب كمين لدورية راجلة للعدو من وحدات الهندسة قرب قرية « بليرا » وفي تمام الساعة الثانية والعشرون دقيقة من صباح هذا اليوم — تقدمت عناصر الكمين الاسرائيلي باتجاه مراكزها ففاجأهم ثوارنا بنيران غزيرة من مختلف الاسلحة الرشاشة ومدافع الهاون بنفس الوقت كانت مجموعة اخرى من ثوارنا تقوم بواجبها بالتصدي لدورية العدو الراجلة مستعملة مختلف الاسلحة وبذات الوقت كانت مجموعة اخرى من ثوارنا تقوم بدور الحماية والاسناد للمجموعتين الاولى والثانية لمنع اية نجدة للعدو قادمة من مستعمرة «المنارة» .

ونتج عن ذلك :

١ — تدمير الية وقتل وجرح من فيها.

٢ — تدمير مربض رشاش «٥٠٠».

٣ — قتل وجرح عدد من عناصر هندسة العدو .

٤ — تدمير الكمين تدميرا كاملا وقتل وجرح جميع افراده .

على أثر ذلك زج العدو بقوات احتياطية لنجدة الكمين الا ان مجموعة الحماية والاسناد تمكنت من منع تقدم هذه القوات واستطاعت مجموعاتنا الانسحاب ، والعودة الى قواعدها بسلام .

١٢ — ١٢ — ١٩٧٠

الجبهة الشعبية الديمقراطية

« خبر صغير » عن مصلحة الكهرباء

● تبدو ادارة الكهرباء اكثر الادارات « انسانية » في هذا البلد وبنفس الوقت اكثرها حرصا على النظام العام وحياة العمال ، فمنذ عام توفي العامل « يوسف ارقضي » اثناء العمل على احد الخطوط بواسطة التيار الكهربائي فما كان من الادارة الا ان حسمت عليه بعد وفاته ثلاثة ايام ، لانه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة .

ومنذ ايام صدر امر اداري بحسم لعاملين في التصليحات اجرة يوم كامل. لماذا ؟. لانهما ذهبا الى احدى محطات التوزيع ووجدا رجلا ممدا على الارض ، فذهبا لابلاغ الشرطة ، وعادا ليجداه هاربا .. تقول الادارة : « كان عليهما التأكد من أنه كان ميتا بواسطة جس النبض ، وليس بالنظر ، وان عليهما تدليكه اذا كان مغميا عليه من الوجهة الانسانية ، وكان ثالثا عليهما القاء القبض عليه اذا كان لصا ! ولذلك يحسم للعاملين جوزيف اندريا ، والياس هو اجرة يوم كامل ! »

وليس من المنتظر ان تقول النقابة كلمة !



أحاديث الدولة الفلسطينية

كيف تفكر إسرائيل بحل مشكلة الفلسطينيين؟

هناك صعوبة أكيدة تواجه كل نقاش لمسالة الدولة الفلسطينية في حدود طرحها الراهنة . والصعوبة تنبع أساسا من كون هذه المسألة لم ترتبط حتى الان بصيغة واحدة واضحة يمكن للنقاش أن يتمحور حولها . بل أننا لا نكاد نجد أمامنا في هذا الصدد سوى ركام من الاشارات الضمنية والتصريحات العامة والمعلومات المنقولة عن « مصادر مطلعة » في هذه العاصمة او تلك . وذلك كله يعطي للنقاش طابعا كثير التعرجات هو أشبه بمحاولة الاستكشاف منه بالبحث المترابط .

ويبدو ضروريا ، كي تستقيم محاولة الاستكشاف هذه ، البدء بتعيين القاعدة التي تنطلق منها ، ثم تتشعب على أساسها ، مختلف الاحاديث عن الدولة الفلسطينية . ولعلنا هنا لا نأتي بجديد اذا قلنا أن لمشاريع الدولة الفلسطينية مصدرا اساسيا يبدو في النهاية واحدا وهو : ادخال الشعب الفلسطيني ضمن اطار التوازن السياسي الراهن ، العربي الاسرائيلي والسوفياتي الامريكي ، الذي تجري من داخله محاولة اعادة ترتيب اوضاع المنطقة تحت عنوان : الحل السلمي للصراع بين الانظمة العربية واسرائيل . فبقاء الشعب الفلسطيني بحركته الوطنية خارج هذا الاطار معناه بقاء الاحتمال الذي يستقطب اهتمام جميع الاطراف — كل من موقعه بالطبع — وهو احتمال انطلاق عوامل فلسطينية — عربية « ثورية » تزرع في طريق التصوية عقبات ينبغي وضعها في الحساب مهما يبدو من تضاؤل فعاليتها .

ومن هنا يصبح لزاما على جميع أطراف الحل السلمي ان تحاول التدخل مسبقا في صوغ المصير السياسي للشعب الفلسطيني بعيدا عن شعار التحرير الذي رفعته المقاومة منذ سنوات .

واذا كانت تلك هي القاعدة التي تنطلق منها جميع الاطراف في سعيها لحل مشكلة الفلسطينيين، فان المواقف والمشاريع والاحاديث التي تدور كلها حول « ضرورة اعطاء شيء ما للفلسطينيين » لا تلبث ان تتشعب وتختلف باختلاف المواقع التي يصدر عنها كل طرف . الا أنه ليس مستحيلا مع ذلك استكشاف نقاط الافتراق والتقاطع ، وأصولها ، وراء البعثرة الحالية التي تطبع مشاريع الدولة الفلسطينية بطابعها .

كيف تفكر اسرائيل ؟

من الطبيعي ان تكون اسرائيل في طليعة الجهات المعنية بانهاء « مشكلة الفلسطينيين ». فالمسالة ترتبط اساسا بالصيغة التي تتصورها لحل سلمي يكرس أمنها العسكري والسياسي ويسمح لها ببسط هيمنتها الاقتصادية على المنطقة .

واذا كانت اسرائيل تجادل الان — وهي سوف تجادل طويلا في المستقبل عند استئناف مهمة يارينغ — في مسالة الحدود الامنة التي يمكن أن تنسحب اليها ، فان هذه النقطة لا تلخص بالطبع كل اعتراضاتها على قرار مجلس الامن والتفسير العربي الرسمي له . ذلك أن القرار ينص على « حل مشكلة اللاجئين » في نطاق المواقف السابقة للامم المتحدة . وهو أمر معناه تخيير الفلسطينيين بين العودة او التعويض . وتلك مسالة ترفضها اسرائيل ولا يمكن أن يرد السماح بعودة اللاجئين في حسابها . وهو اذا ورد مستقبلا فلن يتعدى الصيغة التي اقترحها ناحوم غولدمان في مشروعه تطبيقا لقرارات الامم المتحدة السابقة حول العودة والتعويض ، والتي تحصر العودة بالنتيجة في عدد ضئيل جدا من الفلسطينيين تحتفظ معه اسرائيل بتوازنها العنصري .

واذا كانت اسرائيل لا تشدد الان كثيرا على معارضتها لهذا البند من قرار مجلس الامن الذي يحمل اشارة الى الفلسطينيين ، فمصدر ذلك معرفتها بأن الطرف الاخر الذي تحاوره (الانظمة العربية) قد أسقط من حسابه فعليا هذا المطلب وبات يبحث عن مخرج اخر .

ولكن .. كيف تتصور اسرائيل ذاتها هذا المخرج ؟

حتى وقت قريب كانت اسرائيل تمارس تجاهلا سياسيا كاملا لوجود الفلسطينيين كعنصر من عناصر الصراع في المنطقة . ولم تكن غولدا مائير تتردد ، الى ما قبل بضعة أشهر ، في القول خلال مقابلات وأحاديث صحفية « انه حتى فكرة وجود شعب فلسطيني تبدو بالنسبة لها غريبة ومضحكة » ! الا أن رئيسة الوزراء ذاتها لم تتردد (بتاريخ ٢ تشرين الاول الماضي) في الادلاء بتصريح أتى يعكس للمرة الاولى اعترافا منها بوجود « مشكلة للفلسطينيين » وتصورا اخر لحل هذه المشكلة غير التجاهل . قالت غولدا مائير: « نحن لا نرفض فكرة وجود شخصية فلسطينية، ولكننا نرفض فكرة تحويل اسرائيلنا الى فلسطينهم » . ثم مضت تشرح تصورها للمخرج من هذا الوضع مؤكدة أن الحوار مع الفلسطينيين « ممكن ومطلوب » وانها لا تستبعد امكان قيام دولة فلسطينية تضم الاردن « حيث يشكل السكان الفلسطينيون اغلبية الشعب على أي حال » الى جانب « القسم من الضفة الغربية الذي توافق اسرائيل على الانسحاب منه في اطار اتفاقية سلام تعقب تعيين الحدود الامنة والمعترف بها » .

لماذا تتبنى غولدا مائير مشروع دولة للفلسطينيين يفترض فيها أن ترث المملكة الهاشمية ويكون الاردن اطارها ؟

يتناول « فيكتور سيفلمان » في عدد تشرين الثاني من « الموند ديبلوماتيك » الفرنسية ، هذه المسألة بالبحث فيلقي عليها بعض الاضواء من داخل التاريخ الاسرائيلي ومن خلال ترجيح عوامل يعتبرها مقررة في صياغة الموقف الاخذ الان بالتبلور ضمن أوساط الكتل الحاكمة في تل أبيب . وهو ينطلق في بحثه من ملاحظة أساسية مؤداها ان المعارضة الاسرائيلية لفكرة قيام « فلسطين صغيرة » تبدو منسجمة في الاساس مع الاتجاه التقليدي للحركة الصهيونية في هذا الصدد . وهو اتجاه كان يرفض في الاصل نظرية « الدول الثلاث » حول نهر الاردن منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٩ .

وكان الرفض في الاساس ينطلق من قاعدة « الهدف التاريخي للحركة الصهيونية وهو الاستيلاء على فلسطين بكاملها . ولكن التوازنات الدولية آنذاك فرضت على قادة الحركة « الاكتفاء » بقرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ . ويقول بن غوريون تفسيرا لذلك : « ... كنا نعتقد بوجود حقوق لنا على فلسطين بأكملها ، ولكننا ادركنا بالمقابل أن قيام دولة يهودية صغيرة مع السلام ، هو أفضل لنا كنقطة انطلاق لمتابعة حقوقنا التاريخية ومتابعة الحرب فيما بعد » . وكان مشروع التقسيم يفترض تجاور ثلاث دول تقع أراضيها تحت الانتداب البريطاني آنذاك : امارة شرق الاردن التي انشئت عام ١٩٢٢ بقرار من ونستون تشرشل ، ودولة عربية فلسطينية ، ثم دولة اسرائيل . ولكن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ اسفرت عن خارطة جديدة . فامتدت اسرائيل الى ما وراء خطوط التقسيم المقررة أصلا ، واندمجت الضفة الغربية بامارة شرق الاردن لتلحق غزة بالادارة المصرية .

ومنذ ذلك الوقت نشأ اتفاق ضمني بين اسرائيل والمملكة الاردنية الهاشمية على تجنب اعادة النظر بالاوضاع القائمة بشكل يمس الحدود الجديدة التي أصبحت ، رغم اعتبارها رسميا خطوط هدنة ، حدود امر واقع بالفعل . ومن هنا كان طبيعيا ان يصبح مطلب التحرير الذي استمرت الحركة الوطنية الفلسطينية تتمسك به موجها ضد هذا الاتفاق الضمني بين الطرفين . وهو امر كان يقابله وقوع « الثوريين الفلسطينيين » طيلة عشرين عاما (١٩٤٨ — ١٩٦٧) بين السندان الاسرائيلي والمطرقة الهاشمية .

واذا كانت غولدا مائير تصرح الان بانها « مستعدة للتفاوض مع حكومة فلسطينية مركزها عمان » فانها لا تخرج في الواقع عن خط السياسة الاسرائيلية التقليدية الثابت في هذا المضمار ، اي الاستعداد للاتفاق مع جهة تحكم عمان (لا فرق بين ان تكون فلسطينية أو هاشمية) على متابعة سياسة طمس الحركة الوطنية الفلسطينية بل واقتلاع مطلبها القومي التاريخي من جذوره هذه المرة .

أما السبب الذي يدفع اسرائيل الان الى البحث عن طرف فلسطيني تتعامل معه تحقيقا لهذا الهدف (بعد ان تعاملت طويلا مع الملك عبد الله وورثته) فيعود الى نشوء حركة المقاومة في الاساس . وهو واقع جديد انتقل اليه الشعب الفلسطيني بحيث لم يعد ممكنا ممارسة التجاهل السياسي الكامل حياله .

ومن أجل تجديد « التطابق » بين السياسة الاسرائيلية التقليدية والواقع الفلسطيني الجديد ، تعلن غولدا مائير استعدادها للقبول بدولة فلسطينية مركزها عمان ، وهي وجهة تحاول اسرائيل من خلالها حل « مشكلة الفلسطينيين » باحدى وسيلتين :

— أما فصل الجماهير الفلسطينية عن المقاومة (وعن شعار التحرير الذي ترفعه) من خلال اغرائها بدولة تمتص حالة التشرد والبعثرة والانهاك التي تعيشها وبذلك يصبح العمل الفدائي مجرد اقلية ارهابية يسهل التصدي لها من كل جانب .

— وأما اغراء المقاومة ذاتها بمغادرة وجهتها الثورية الاصلية نهائيا والانزلاق ، تحت دعاوى التكتيك والمرحلية في النضال وسياسة خذ وطالب ، الى القبول بدولة تخضع — كغيرها من الانظمة العربية — الى مقتضيات التوازن الذي سوف يشدد قبضته على المنطقة في ظل علاقات التعايش السلمي .

هذه القاعدة السياسية التي ينطلق منها الموقف الاسرائيلي نحو القبول بدولة فلسطينية مركزها عمان ورفض اقامة « فلسطين صغيرة » ، تتكامل وضوحا عندما نربطها بتصور اسرائيل الخاص للحل السلمي وبالمطالب التي ينطوي عليها هذا التصور . فمن الواضح تماما — حتى الان — ان اسرائيل لا تفكر مطلقا بالانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ . بل

— البقية على الصفحة ١٥ —

خطوط وقف اطلاق النار

المناطق المحتلة عام ١٩٦٧

خارطة توضح خطوط وقف اطلاق النار والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧

الخليج العربي

اللمسات الأخيرة للمخطط الامبريالي

■ أهداف الاتفاق السعودي - البريطاني ■

باقتراب عام ١٩٧٠ من نهايته تتزايد التحركات الاستعمارية الانجلو — امريكية الاقتصادية منها والعسكرية والسياسية ، وذلك لوضع منطقة الخليج العربي في مشارف عام ١٩٧١ على أبواب مخطط شامل لا يدع اي فرصة لاحداث ثغرة في الصف الاستعماري ، بمعنى وضع اللمسات الاخيرة على مخططات تستهدف بالدرجة الاولى حماية المصالح النفطية والاستثمارات المالية ، وأحكام القبضة الامبريالية على عنق شعب عمان والخليج العربي وفي مقدمة هذه التحركات تاتي:

١ — النزوح الهائل للرساميل العالمية الى منطقة عمان والخليج العربي، وفي البحرين على الخصوص .

٢ — المناورات السياسية التي حدثت حول مسالة الانسحاب البريطاني ، وترميم ما يسمى « باتحاد » الامارات ، والاتفاقات التي جرت بين بريطانيا والسعودية والكويت ، وبين بريطانيا والعراق والامارات وبين بريطانيا وايران ، على مسالة « الدفاع » عن الخليج باي شكل تقبل به الاطراف صاحبة المصلحة المشتركة وتوضع هذه الاتفاقات بين دول المنطقة طبيعة النشاط الدبلوماسي الذي بذلته القوى الامبريالية ، ومن يلف لفها من الرجعيين والعملاء ، والذي كان اخره اجتماع الوفدين السعودي والبريطاني في لندن ، واتفاقهما التام على تسوية كل المسائل بما فيها مسالة حقول النفط .

٣ — المناورات العسكرية الايرانية في الخليج العربي ، واستيلاء شاه ايران على ثلاث جزر هي : ابو موسى ، وتمب الكبرى والصغرى ، وهي جزر استراتيجية من الناحية العسكرية . وبعد هذه المناورات الايرانية مباشرة جرت مناورات مشتركة بحرية في خليج عمان بين ايران والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، وهي ذات دلالة خاصة سواء بالنسبة للوضع العالمي برمته أم بالنسبة لمنطقة عمان والخليج العربي .

الشاه واستعراض العضلات في مياه الخليج

ان قيام الشاه باستعراض عضلاته العسكرية واحتلال الجزر الصغيرة يعبر عن طبيعة الدور الذي سيقوم به الشاه حال الانسحاب البريطاني بالاضافة الى تامين مصادر الثروة النفطية تحت مياه الخليج العربي ، وتشجيع رؤوس الاموال الايرانية المطعمة بالراسمال العالمي .

ان مضيق هرمز هو عنق الزجاجة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والبلدان المحيطة بها، وهو المضيق الذي يعبر منه الى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية ٩٫٣ مليون برميل يوميا ، بالاضافة الى كميات متزايدة من الكيماويات البترولية تقدر بنحو ١٨٫٥ مليون برميل يوميا ، من صادرات الشرق الاوسط البالغة ٢٠ مليون برميل يوميا تمر من مضيق هرمز وهي تعادل ٩٢ ٪ من مجموع صادرات الشرق الاوسط ، يضاف الى ذلك ان ١٫٨٥ تقريبا من المشحونات عبر مضيق هرمز هو نفط خام في حالته الطبيعية أو مع التعديل .. (هذه الاحصاءات جاءت على لسان تشارلس هيلر محرر شؤون الاقتصاد وشؤون الامم المتحدة في مجلة « وورلد بتروليوم » وهي حسب تقديرات وزارة الداخلية الامريكية) ..

ان هذه الميزات التي يتمتع بها مضيق هرمز تدعو الى اقامة حراسة مشددة على هذا المضيق الهام بالنسبة للدول الامبريالية وشاه ايران ، خاصة اذا لاحظنا التنامي المتزايد للحركات الثورية في عموم المنطقة ، والحركة الوطنية في عمان والخليج العربي بالاخص، وعلى هذا الاساس فان وجود قوة موثوق فيها تستطيع ان تحمي مصالح الاحتكارات العالمية النفطية والمالية أمر لا مفر منه بالنسبة للامبريالية العالمية .. ومن هنا تاتي اهمية التركيز الاميركي والارضاء البريطاني لاطماع الشاه التسلطية ، يضاف اليه التفاهم السعودي الايراني المطلوب باي ثمن ، وذلك على اعتاب التفاهم البريطاني السعودي حول مسالة الخليج العربي ، وبالاتفاق مع العراق .

اما النشاط السياسي الذي بذلته الدبلوماسية البريطانية فانه يتركز بالدرجة الاولى على انهاء اي اشكالات قد تعرقل امكانية التفاهم المشترك ، اذ أن بريطانيا تشعر بان مصالحها التي تعادل ٣٠٪ من جمله المصالح الامبريالية في المنطقة تحتاج الى «دفاع مشترك» اكثر مما تحتاج الى قوة بريطانية خالصة ، خاصة وان تجاربها في المنطقة العربية قد علمتها بان احناء الرأس للعاصفة أفضل من الطريقة الامريكية في معالجة الامور (تجربة فيتنام) .

وتاتي هذه التحركات كنتاج لعمل استمر أكثر من ستة شهور اشترك فيه عدد من دول المنطقة ، والمعروف ان احدى هذه الدول ، قد أعدت دراسة منذ ستة شهور خاصة بعمان بالاشتراك مع الاردن والسعودية وباكستان ، وقد عدلت هذه الدراسة من قبل بعثة بريطانية خاصة مكونة من هيف ليدن (خبير عصابات) وستروبلس هيث (خبير اقتصادي)، وهملر همنفري (خبير القواعد الجوية والبحرية) وبرئاسة الكولونيل لارك جون ، ومضمون هذه الدراسات الاساسي هو انشاء قواعد جوية وبرية سرية ومن ثم ابرام اتفاقية مع سلطة عمان يعلن بموجبها عدم وجود أي أثر لبريطانيا في عمان وهو الشيء الذي يحاول طارق ابرازه كأمنية له (خروج بريطانيا ؟!) بالادعاء بانه لا يوجد الا الخبراء الانجليز فقط ! ويتضح من جملة هذه التحركات ان المخطط البريطاني الامريكي الذي تنفذ جزء منه ايران ، وجزء منه تنفذه السعودية بينما تقوم الكويت بدور الوسيط ويقوم العراق بدور الوكيل السري الذي يمارس أعماله من خلف الستار ، يتضح ان المخطط ينسق بالدرجة الاولى بهدف الاحكام النهائي لسيطرة الامبريالية من الناحية الاقتصادية ومن الناحية العسكرية، وقتل كل أمكانية تحرك وطني وديمقراطي وذلك لكون المنطقة قد أصبحت تمثل جانبا هاما في المشاريع الراسمالية الاحتكارية فمن فتح اربعة بنوك جديدة في البحرين يقف على راسها « فيرست ناشيونال سيتي بنك » والذي نقل مركزه من بيروت الى البحرين ، الى مشروع مصاهر الالمنيوم العالمي ، الى الاتفاقات النفطية الجديدة ، مرورا بالمشاريع الصناعية الاستهلاكية التي أخذ بها الكمبرادور المحلي ..


فهد بن عبد العزيز

الاتفاق البريطاني — السعودي

ان نهاية رحلة من القوى الامبريالية عام ١٩٧٠ هي دون شك المحادثات السعودية — البريطانية في لندن ، وما صدر عنها من بيان مشترك(١) ، فقد جاء في هذا البيان بانه لا خلاف حول حقول النفط (في محاولة لاقناع الراي العام العالمي بعدم وجود تناقضات في الصف الامبريالي الرجعي ، حيث تمثل السعودية الخادم الامين للامبريالية الامريكية). وان « تطور » اتحاد الامارات ساهم في استقرار منطقة الخليج ، وهو تصريح يحمل أكثر من معنى واحد ، اذ أن التناقضات بين الامبرياليين (قد تم الاتفاق بين السعودية وبريطانيا على تشكيل الاتحاد بسرعة الذي اعتبره الطرفان دعامة للسلام والاستقرار في المنطقة !) لم تكن لتنتهي بهذه البساطة ، لولا ان شعورهم بخطر الثورة قد ازداد واشتد الامر الذي يعني ان عام ١٩٧١ يحمل أكثر من تهديد من نشاط القوى الثورية ضد مناطق النفوذ الاستعماري ، ومن أجل هذا تسرع حكومة المحافظين لتنفيذ ما قررته حكومة « ويلسون » العمالية بشان الوجود العسكري البريطاني ، واسراعها ، انما ياتي بعد ترتيبها الاوضاع للقوى الاحتياطية التي تمثلها الرجعية المحلية ..

ان القوى الوطنية والديمقراطية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاسراع في اقامة جبهتها المتحدة ضد الامبرياليين والرجعيين ، ورغم أن النضال الناجح الذي تخوضه الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي يعطي الحل الامثل لعلاج المرض الاستعماري ، الا ان طبيعة التحولات الاجتماعية وافرازاتها السياسية أوجدت أكثر من فئة وطنية تحمل نفس الامال والطموحات ..

ومن هنا تاتي اهمية النضال المتحد وباسرع وقت ممكن حيث لا مجال لاعطاء التناقضات الثانوية منفذا تعبر منه الى الصف الوطني، وما يحد ثالان يدعو الى التفاؤل : فالبيان المشترك الصادر عن الجبهتين الشعبية والوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بتاريخ ٢—١٢—١٩٧٠ جاء فيه ما يلي « .. ان منطقتنا لا تزال تمر في مرحلة التحرر الوطني ، وان مسؤولية هذه المرحلة واجتيازها وتحقيق المنجزات المطلوبة انما تقع على عاتق كل القوى الوطنية في الساحة». وهذا يعني ان مسؤولية المرحلة تتطلب وحدة هذه القوى ووحدة قيادتها للنضال الوطني ، حتى لا تدع اي فرصة للقوى الرجعية والاستعمارية كي تفيد من أي تناقض اواختلاف بين القوى الوطنية ، اذ أن عام ١٩٧١ يحمل أشياء كثيرة هي عبارة عن نتاج لتخطيط امبريالي استمر أكثر من ثلاث سنوات.

والاحداث الاخيرة في البحرين (٢) حيث اعتقلت السلطة الاستعمارية أكثر من خمسين مواطنا معظمهم من العمال والمدرسين توضح

— البقية على الصفحة ١٥ —

١ — هذا هو النص الحرفي للبيان المشترك السعودي — البريطاني :

« جرى في ما بين الثامن والرابع عشر من كانون الاول ١٩٧٠ مباحثات بين وفد المملكة العربية السعودية والرسميين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية ، وقد ترأس وفد المملكة العربية السعودية سمو الامير فهد بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء كما أن السيد اليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية ترأس الوفد البريطاني وكان يعاونه السيد غود بيك وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية .

وقد شملت المباحثات كافة العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية البريطانية ، وكان يسود جو المفاوضات تبادل وجهات النظر الصريحة بالنسبة للموقف العام في الشرق الاوسط وفي جزيرة العرب . وقد اتفق الطرفان على سرعة تشكيل اتحاد امارات الخليج الذي سيكون احدى الدعامات للسلام والاستقرار في المنطقة .

وان حكومتي المملكة العربية السعودية والبريطانية لمقتنعتان بأن المباحثات الثنائية التي عقدت بينهما كانت مفيدة وفي وقتها حيث انها دعمت التفاهم بينهما وقوت من العلاقات الطيبة القائمة بين بلديهما ، كما ان تلك المباحثات قد ساهمت في حل المشاكل التي تهم كل منهما وتتطلع الحكومتان الى زيادة الاتصالات » .

٢ — تنفيذا للمخطط الامبريالي في الخليج العربي قامت المباحث في البحرين بحملة اعتقالات واسعة تناولت العديد من العناصر الوطنية وقد وصلتنا اسماء بعض المعتقلين وهم : نوح عبد العزيز (عامل) . ماجد عبد الله ماجد (عامل) ، ابراهيم محمد أحمد (شرطي) عوض اليماني (مدرس) عبد الله قصاب (مدرس) ، أحمد قاسم (مدرس) ، عبد الله مجرن (موظف) ، عيسى الدرازي (مدرس) ، محمود محمد أحمد (موظف) ، محمد يوسف عبد الله (موظف) .

وقد اتهمت هذه العناصر بالانتماء لجبهة تحرير شرق الجزيرة العربية ، وهي منظمة تكونت من عناصر يسارية معظمها ترك حزب البعث ، وكون جناحا يساريا ظل على اتصال شكلي بالحزب في سوريا (سابقا) ، وقد شنت عليه هذه الحملة بعد أن تغير الحكم في سوريا بيومين فقط !.

العراق

مساهمة في النقاش حول إستراتيجية الكفاح الشعبي المسلّح؟

تنشر « الحرية » في هـذا المقال رأيا لنزار عبود كمساهمة في نقاش تجربة الكفاح الشعبي المسلح في العراق .
وكان الحزب الشيوعـــي العراقي (القيادة المركزية) قد اصدر كتيبا حول هذا الموضوع، استند اليه الكاتب في نقاشه :

خلال عامين تقريبا بعـد انتكاسة الحزب الشيوعـي العراقي (القيادة المركزية) في شباط عام ١٩٦٩ (اعتقـال قادته والانهيار العلني المخزي لبعضهم — توقف العمليـات الثورية المسلحة المحدودة اصلا بقيادة جبهة الكفاح الشعبـي المسلح التابعة للحزب فـي جنوب العراق ولا سيما فـي منطقة الاهوار ...) لم يصدر عن الحزب اي نتاج سياسـي مكثف تقييما لتجربته السياسية والتنظيمية والعسكرية السابقة، فيما عـدا بعض المنشورات التحريضية الموجهة اساسا الى خارج العراق .

من المفهوم تماما ان تخلف الحزب طوال هذه الفترة عن وقفة نقدية لتجربته كان احدى النتائج المباشرة لانتكاسته، وبالتالي للازمة السياسية المترتبة عليها ، والتي دخلت فيها استراتيجيته في « الكفاح الشعبي المسلح » ... وهـي الازمة التي اقام لها التحريفيون العـرب ، كما نعلم ، احتفالاتهم السياسية الشهيرة .

الاسباب التي ادت الى هذه الانتكاسة ، الى جانب موضوعات اخرى ، هي احـد المواضيع التي يحاول الحزب الشيوعـي العراقي (ق.م) تشخيصها ضمن « مسودة وثيقة مطروحة للمناقشة العامة » صدرت عنه مؤخرا ، يستعيد فيها طرح « تبني » استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق(١) : تاريخ الصراع الفكري في الحزب حولها — التجارب العالمية للحرب الشعبية .. تجارب الشعـب العراقي في الحرب الشعبية — خصائصها — ظروف العراق الموضوعية ومدى تهيؤها لهذه الاستراتيجية ...

صحيح أن التجربة السياسية والعسكرية للحزب الشيوعي العراقي (ق. م) المحـدودة جدا (العمليات الثورية الجزئية في منطقـة الاهوار ، جنوب العراق بصورة خاصة) والقصيرة جدا (منذ انشقاق الحزب الشيوعي عام ١٩٦٧ الذي تدعوه الوثيقة تطهرا) لا تقدم معطيات حاسمة لجهة تبرير استراتيجيته او العكس ، وبالتالي لا تسمح بنقاش فعلي لدروس يمكن وصفها بالتاريخية ... الا ان المسألة نسبية للغاية : ذلك ان هذه التجربة تبقى ، برغم ما انتهت اليه ، تجربة ثوريـة رائدة ، اذا ما قورنت بهـذا العقم السياسي للقوى الحزبية التي تدعـي الاشتراكية والشيوعية في العراق . . هذا اذا لم ننطلق في محاكمة التجارب من حساب نتائجها المؤقتة كما يفعل النفعيون والانتهازيون الذين لا يجدون في الفشل الا فشلا ، وفـي الانتكاسة الا لفظا للانفاس الاخيرة !.. لقد شكلت هذه التجربة السياسية والعسكرية نواة خط فاصل (على الاقل) ، ليس بينهـا وبين اصلاحية الحزب الشيوعي العراقـي (اللجنة المركزية) فقط ، بل وايضا بينهـا وبين « يسار » العنف المسلح الداعي للحـرب الشعبية من وراء الحدود . فقد انتشلت ، ولو الى حين ، تلك النقاشات العقيمة التـي ميزت ، بصورة خاصة ، تاريخ الحـزب الشيوعي العراقي منذ عـام ١٩٥٦ (طـرح الخط التحريفي القائل بالتطور السلمي الـى الاشتراكية في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي) حول ما كان يدعى « بأساليب الكفاح » في الوقت الذي كانت تمارس فيـه اسوأ هذه الاساليب استجابة لاعتبارات أقل ما يقال فيها انها صبت في المجرى المضـاد لمتطلبات العمل الثوري في العراق .. فقـد أتت تلك التجربة تنقل النقاش الـى صعيـد اخر : تحديد الشروط الفعلية لصحة اسلوب محدد من « أساليب الكفاح » انطلاقا مـن معاينة الظروف العراقية نفسها ..

من هذا المنظور لتجربة الحزب الشيوعي العراقي (ق. م) نسوق هذه الملاحظـات حول وثيقته .

يتجه الجهد الاساسي للوثيقة نحـو البرهنة على أن الحزب الشيوعي والقـوى السياسية التقدمية الاخرى ، ببناها المراهنة المركزة في المدن ، عاجزة عن أن تقود الطبقة العاملة العراقية للاستيلاء على السلطة سواء باسلوب الانتفاضة المسلحة ، او باسلوب الانقلاب العسكري الثوري .. ناهيك بالطريق السلمي الذي لفظته التجارب الدمويـة المتعاقبة التي خاضها الشيوعيون والتقدميون العراقيون . كما تحاول الوثيقة البرهنة على أن ظروف العراق التاريخية والطبقيـة والجغرافية (ظروف لم تحددها الوثيقة بشكل واضح ودقيق كما سنرى) تقتضي ، استنادا الى تجارب ثورية عالمية في الحرب الشعبيـة (الصين — فيتنام — كوريا ...) نموذجا من الكفاح الشعبي المسلح ينطلق من الريف (جنوب العراق) كقاعدة اساسية .

● الملاحظة الاولى

في محاولة لتشخيص « اسباب المصاعـب والعثرات » التي تعرضت لها العمليـات الثورية المحدودة التي اندلعت في حزيران عام ١٩٦٨ بقيادة جبهة الكفاح الشعبي المسلـح (ايام الدكتاتورية العسكرية العارفية) ، تحدد الوثيقة ، بصورة مبدئية (في المقدمة) ، العامل السياسي — التاريخي (المتعلق بتطور الحزب وعملية التطهير بالذات اي الانقسام عام ١٩٦٧) كسبب رئيسي في هذه الثغرات التي أدت الى ارتباكات سياسية وتنظيميـة (بالاضافة الى الاسباب التنظيمية والعسكرية). وينطلق هذا التشخيص من كون الحزب عندما « تبنى » استراتيجية الكفاح الشعبـي المسلح في أول كانون الثاني عام ١٩٦٨ ، لم تكن له « قاعدة فكرية رصينة حول مفهوم هذه الاستراتيجية » . من هنا تعود الوثيقة الـى « تاريخ الصراع الفكري في الحزب » قبـل وبعد الانقسام (التطهير) لتلمس اسباب هذه الثغرات والمصاعب التي تعرضت لهـا الانتفاضة .

ليس صعبا القول ان مثل هذا الالتماس (التطور الذاتي للحزب) لتحديد الاسبـاب الرئيسية الفعلية لانتكاسة الانتفاضة هـو التماس شكلي . فالوثيقة توحي ان هـذه الاسباب تعود ، بشكل ما ، الى صـراع « عقليات » و « تبنيات » و « قرارات » مختلف الاجنحة داخل الحزب حول « اساليب الكفاح » قبل الانقسام وبعده : (١) قبل الانقسام (١٩٦٧) : بين اسلوب « التطور السلمي الاصلاحي » (عام ١٩٥٦ في ظل حكم نـوري السعيد وذلك كانعكاس للخط التحريفي للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي) ، وبين أسلوب الكفاح العنفي (عام ١٩٦٥ : الذي كان يعني حينذاك احد امرين أما الانتفاضـة المسلحة في المدن ، وامـا الانقلاب العسكري « الثوري ») حيث لم يكن الاتجاه الثالث الداعي الى الكفاح الشعبي المسلح بالاعتماد عـلى الريف كقاعدة انطلاق قد تكامل بعد . (٢) وبعد الانقسام بين أساليب الكفاح الثلاثة السالفة : الانتفاضة المسلحة — الانقلاب المسكـري « الثوري » — الكفاح الشعبي المسلح .

هذا الاختزال للعامل السياسي — التاريخي كسبب رئيسي في مصاعب الانتفاضة الى مجرد عامل يتعلق بالصراع الفكري في الحزب حول ما تدعوه الوثيقة باساليب الكفاح لا يحجب فقط المعنى الحقيقي لهذا العامل كما يمكن أن يتبدى في الظرف السياسي — الاجتماعي بل ولا يسمح بتفهم صلة هذا الصراع بتعبيراتـه الفعلية (باستثناء اسلوب التطور السلمـي الذي تفصل وثيقة « الحزب الشيوعي والتحريفية العالمية المعاصرة » صلته بالخط التحريفـي للحركة الشيوعية المحبذة للسوفيات) . كان يمكن لهذا المعطى، كما تعكسه الوثيقة على الاقل (اقتصار النقاش حول اساليب الكفاح علـى المستوى الفوقي بالانقطاع عن الممارسة) ، ان يشكل دليلا على أزمة مستمرة رافقت تاريـخ الحزب (ولنذكر أن أحد أهم المؤشرات لازمة حزب ما هو انقطاع صراعاته النقاشية عـن التعبير عـن حركة ملموسة) يمكن تحديدهـا كاحد الاسباب « الثانوية » التي ساهمت في انتكاسة الانتفاضة التي قادها ... وبذلـك يبقى السبب الرئيسي لهذه الانتكاسـة (العامل السياسي — التاريخي) ، هكذا ، متروكا دون تحديد لان مكانه بالتحديد هو في غير الاطار الذي تعينه الوثيقة (التطور الذاتي للحزب) انما في الظروف الواقعية ، الطبقية والعالمية والجغرافية ... ، للعراق وذلـك بالطبع بصلة هذه الظروف بتطور الحزب ، وليس في اطار تطور مزعوم للحزب بالاستقلال عن هذه الظروف .

هذا الاطار الفوقي (الشكلي) الذي دارت فيه النقاشات حول « اساليب الكفاح » فـي الحزب قد يفسر لنا ، مثلا ، محاولة مسودة الوثيقة (حول الخطة التكتيكية) التي طرحتها القيادة المركزية في نهاية عام ١٩٦٨ ان توفـق بين الاتجاهات الثلاثة المطروحة سابقا ، دون أن تجد في ذلك اي حرج او تناقض ... وهي بهذه المثابة تشكل بالفعل ، وكما تقول الوثيقة بحق ، « انعكاسا » للصراع الفكري داخل الحزب بعد الانقسام — لانها بالتحديد تحاول أن توفق شكليا بين اتجاهات فكرية تتميـز بالشكلية ..

كما أن هذا الاطار الشكلي هو الذي يفسر ايضا تلك التحولات العديدة التي طرأت على مواقف عناصر قيادية في الحزب بين اسلـوب واخـر من « أساليب الكفاح » ...

غير أن هذا الالتماس (الصراع الفكري في الحزب) يبقى ، في نهاية الامر ، دون التفسير الفعلي للاسباب التي ادت الى انتكاسـة الانتفاضة وبالتالي الحزب .

لا يمكن رد تبني الوثيقة لمثل هذه الالتماسات تفسيرا للتجربة السابقة الى خطأ عارض في التحليل .. بل أن الامر يتعلق بطبيعة الموقع الذي تتحدث الوثيقة انطلاقا منه .. وهـو موقع يغوص في تفصيل غير مبرر لاستراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق ، دون أن تكون التجربة الثورية المسلحة المحـدودة والجزئية لتسمح بمثل هـذا التفصيل (مثلا حول مبدأ فصل القيادة السياسية والقيادة العسكرية — خصائص الكفاح الشعبي المسلح بالرغم ان هذه الخصائص تختلف من تجربة لاخرى ولا يمكن تحديدها بالنسبة للظـروف العراقية بناء على تجارب ثورية عالمية كمـا تفعل الوثيقة ...) .. لذا نراها تلجأ الـى التماسات في التفسير والتحليل تدور في قسمها الاكبر في حيز من النقاش المبدئي خارج الحدود التي تسمح بها التجربة المحدودة المذكورة .. وهو نقاش يظهر ، عبر الوثيقة ، وكأنـه استبدال لمعطيات ووقائع لم تقدمها هـذه التجربة اصلا .. وذلك باسم هذه التجربـة نفسها !.

● الملاحظة الثانية :

يتولد لدى نهاية قراءة الوثيقة انطباع بان « تبني » استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح وضرورة القيام بها جاء نتيجة كون « اساليب الكفاح » الاخرى لم تنجح (الانتفاضة المسلحة — الانقلاب العسكري — الطريق السلمي) ، لا لان الكفاح الشعبي المسلح هو الاسلوب الصحيح . هذا الانطباع يتولد ، بالضبط ، من كون تحديد الاسلوب الصحيح لم يتـم انطلاقا من تعيين المعطيات الفعلية التي تجعله كذلك انما تم فقط عن طريق الالغاء التدريجي للاساليب المغلوطة ، غير الناجحة : فقـدان تبريرات الطريق السلمي بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣ — عجز الانتفاضات الجماهيرية العفوية بعد عام ١٩٥٨ — فشل الانتفاضة المسلحـة نتيجة هزائم انتفاضات شعبية كبرى متلاحقة — عجز الانقلاب العسكري « والذي يصعب نجاحه في ظروف العراق بعد عام ١٩٦٣ وخاصة بعد أعوام ١٩٦٥ » .. ومن ثم الانتقـال مباشرة الى تحديد « خصائص الكفاح الشعبي المسلح » لا بالاعتماد على التجربة الفعلية في الظروف العراقية انما بالاعتماد على « التجارب العالمية للحرب الشعبية » .

هذا الاعتماد على منطق الالغاء التدريجي لاساليب الكفاح الاخرى تبريرا لاتباع اسلوب كفاح اخر ، ليس فقط نوعا من التجريب البحت يترك الاسئلة معلقة اكثر مما يقدم اجوبـة فعلية عليها من نوع : ماذا لو كانت الوسائل غير الناجحة هي كذلك لانها بالضبط استخدمت بشكل غير ناجح لا لكونها هي بحد ذاتهـا وسائل مغلوطة ؟!) ... بل انه منطق يأخذ على عاتقه ، بدون وعي منه ، التشهيـر بالاستراتيجية التي يدعو لها .. لانه بالضبط يقدمها باعتبارها « المخرج الوحيد » للطريـق المسدود ، وليس كاستراتيجية تستجيـب للظروف المحددة التي ينبغي تحديدها بدقة .. وهذا يسهل تفسيره ، ويا لفرحة التحريفية، بانه منطق « حروب الى الامام » كتعبير عن عجز في التقدم خطوة بصورة فعلية .

ان البرهان الحقيقي على صحة اسلـوب كفاحي ما هو برهان على صحته لا على عـدم صحة الاساليب الاخرى .

● الملاحظة الثالثة :

في الحقيقة تقدم الوثيقة عددا من البراهين على صحة اسلوب الكفاح الشعبي المسلـح في الظروف العراقية ولكن بصورة بعدية اي بعد ان « تتبنى » هذا الاسلوب انطلاقا مـن الالغاء التدريجي للاساليب الاخرى . غير أن هذه البراهين ، اضافة الى ذلك ، هي براهين غير كافية كما أن بعضهـا مخادع الـى حـد كبيـر :

فالتمثل بتجارب الشعب العراقي في الحرب الشعبية لا تغني عن ضرورة الانطلاق في تحديد اية استراتيجية من الظروف المعطاة الراهنة (طبيعة الصراع الطبقي في المرحلة التاريخية الحاضرة) .. هذا بالاضافة الى بعض الافتعال في استنتاجات الوثيقة من دروس هذه التجارب: تضخيم دور الفلاحين في ثورة العشرين والحرب الوطنية الكردية — استنتاجات غير أكيدة من تجربة انتفاضة الاهوار المحدودة والجزئية التي لا يمكن أن تشكل ، بسبب ذلك ، جوابـا تاريخيا على سؤال تاريخي من نوع هل يمكن الانطلاق في الكفاح الشعبي المسلح أم لا ؟...

— وعليه فان التجارب الثورية العالمية في الحرب الشعبية التي تستشهد بها الوثيقـة تدعيما للاستراتيجية موضوع الدفاع ، رغـم الدروس العظيمة الدلالة ذات الطبيعـة الشاملة التي تقدمها لمجمل الحركة الثوريـة في العالم ، لا يمكن أن تشكل ، كما تؤكـد الوثيقة نفسها ، جوابا مباشرا وملموسا علـى معطيات الظروف العراقية المحددة .

— أما الفصل المتعلق بدراسة « سمـات جغرافية العراق » ، عدا كون ملاءمة الوضع الجغرافي لا تشكل برهانا قاطعا ووحيدا علـى امكان نجاح استراتيجية ما — رغم الاهمية القصوى لهذا العامل خاصة بالنسبـة للاستراتيجية المدعو لها — فانه ، الى جانـب ذلك ، يدخل تشويشا على صورة الموقف : فالوثيقة ، من جهة ، تعتبر جبال الاكـراد الحيز الجغرافي النموذجي لممارسة الكفـاح المسلح ، وهو حيز مشغول بالحرب الوطنيـة الكردية المطالبة بالاستقلال الذاتي . ثم انها ، من جهة ثانية ، تستبعد قطاعا جغرافيـا واسعا لعدم صلاحيته للكفاح المسلح وهـو المنطقة الصحراوية (ثلاثة اخماس مساحة العراق) ، واخيرا ، من جهة ثالثة ، تعيـن الوثيقة جنوب العراق باعتباره القاعـدة الرئيسية للكفاح الشعبي المسلح الا انها تتحدث بسرعة عن « بعض الصعوبات لحرب العصابات في المناطق السهلية غير موجودة في مناطـق الجبال » دون أن تحددها (ونعلم أن جنوب العراق هو عبارة عن منطقة سهليـة دون مرتفعات تتخللها مستنقعات قليلة من الافتعال، كما تفعل الوثيقة ، اعتبارها عوامل مساعدة لحرب العصابات كما هو الحال بالنسبـة لغابات فيتنام الكثيفة والتي تتخللها مستنقعات كثيرة ...) .. ومن الواضح ان الانتقـال السريع ، والمرتبك في حقيقة الامر ، من ذكر هذه « الصعوبات » دون تحديدها الى التوكيد المبدئي العام الذي لا خلاف عليه على أن « هذا لم يثن ارادة الشعوب في الحرية »، من الواضح أن هذا الانتقال لا يحل في الواقع ، الاشكال القائم الذي تطرحه الوثيقة نفسها ، وتتركه دون جواب محدد . وهذا لا يعني مطلقا نحوا باتجاه المزاعم « الهيكلية » حول عدم صلاحية جغرافية المنطقة للكفاح المسلح : فالسمـات الجغرافية ، رغم أهميتها ، لا تشكل مؤشرات حاسمة ووحيدة للقطع في صحة اسلوب كفاح ما او عدمه .

● الملاحظة الرابعة :

تبقى النقطة الميتة في هذه البراهين هـي النقطة الرئيسية والحاسمة في وضع ايـة استراتيجية للعمل الثوري وهي التحليل العلمي والدقيق لوضع الطبقات الاجتماعية (طبيعـة الصراع الطبقي في المرحلة التاريخية الحاضرة — وضع مختلف الشرائح الطبقية : اقتصادياتها — تحالفاتها ...) . والواقع أن الوثيقـة لا تتجاوز هذا التحليل بل تفرد فصلا خاصا به .. غير انه تحليل للبنية الطبقية في العراق لا يقوم على رؤية علمية واضحة لهذه البنية انما على « تقدير » لهذه القضية « يظل يتسم بالتخمين أكثر منه بالدراسة العلمية .. » . وبالطبع سيبدو من المفارقة تبني استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح وتحديد الموقـع الرئيسي لانطلاقته في الريف (في جنوب العراق) وتفصيل بعض خصائصه ... دون الاستناد الى تحليل لواقع الطبقات في العراق انمـا الى « تقدير يتسم بالتخمين » لهذا الواقع . وبالطبع ليس المقصود هنا بالتحليل مجـرد دراسة تلبي احتياجات القراءة ! طبعا لا ، فما يشار اليه هو ما يستفاد من التجـارب الثورية العالمية التي اثبتت ان تبني اي اسلوب في العمل الثوري لا يقوم على تحديد دقيق للقوى الطبقية هو اقرب الى التبني الارادي منـه الى التعبير عن حركة فعلية (في هذا الشأن يمكن مقارنة تجربة غيفارا في بوليفيا والتجربة الفيتنامية) .

الى جانب ذلك يحوي هذا « التقدير » نفسه اشارات مهمة تتبدى كما هي في غير صالح الخط موضوع دفاع الوثيقة او هـي على الاقل تدفع الى « اعمال الفكر » مطولا في مدى صحة الاسلوب الكفاحي الذي تتبنـاه الوثيقة اسلوبا رئيسيا في الظروف العراقية وعلى الاخص في نقاطه المتعلقة بكل « من دور الريف والمدينة : التقارب النسبي بين سكان المدن والريف — الاتجاه نحو تقلص نسبـي لسكان الريف وتضخم المدن — تقلص في المدن الصغيرة والمتوسطة وتضخم العاصمة التـي اصبحت تضم خمس السكان — ضم العاصمة لاكثر من نصف الطبقة العاملة الصناعيـة — « قوة » الطبقة العاملة » و « ضعف » البورجوازية « القوة الكبيرة » للبورجوازيـة الصغيرة في المدن التي تشكل « بشكل عـام طبقة تقدمية » — انحدار الطلبة فـي المـدن من اصول طبقية كادحة .. الخ الخ ..

ماذا تعني هذه الاشارات التي جاءت فـي سياق تحليل منفصل دون ان تجد تفسيـرا لدلالاتها في سياق بحث الوثيقة لاسلوب الكفاح الشعبي المسلح ومدى صلاحيته في الظروف العراقية ؟

● الملاحظة الخامسة :

ثمة تأكيدات في الوثيقة ، ذكرنا بعضها ، لا تكتفي بابراز الدور الطليعي الذي لعبه الريف في الحركة الثورية التحررية في تاريخ العراق الحديث ، وبالتالي دوره الطليعي فـي استراتيجية الكفاح الشعبي المدعو لها (دور الفلاحين في ثورة العشرين — في ثورة الاكراد — في انتفاضة الاهوار — في التجارب الثوريـة العالمية ...) بل ان هذه التأكيدات تجهـد للبرهان على « الدور الثانوي » الذي لعبتـه المدن في هذه الحركة وتعتبره ، في ثـورة العشرين مثلا ، « من نقاط الضعف التـي ساعدت على نجاح المستعمرين في سحقهـا فيما بعد » . وبنفس الاتجاه تجهد الوثيقـة لتوكيد « دور الفلاحين الثوري » في الحركـة الكردية وتبيان « عدم مساهمة المدن الكردية عمليا في الثورة بل ان هذه المدن عمليا تحولت الى قواعد رئيسية لمهاجمة الثورة .. »

هذه التوكيدات ، وغيرها كثيرة ، تحاول البرهنة ، كما هو واضح ، على : الدور الثوري للفلاحين والدور الثانوي والمعرقل للثورة للمدن . ولا نجد خلفية وتلخيصا لهـذا الطرح الا فيما يقوله دوبريه : « المدينة تبرجز البروليتاري ، والريف يجعل البورجـوازي بروليتاريا » في مقطع من « ثورة في الثورة » .
ماذا يعني هذا التوكيد على ثانوية دور المدن ، الذي يبدو معرقلا للحركة الثوريـة العراقية تاريخيا ومستقبلا ، ان لم يكن يحمل في طياته معنى عدم التعويل على « الـدور الثانوي » للطبقة العاملة العراقية المركزة في المدن ولا سيما بغداد ؟ كيف يمكن الدفاع عن مثل هذا الطرح ؟

ان الاعلان المبدئي للوثيقة ، هنا وهناك ، عن « الدور القيادي » للطبقة العاملة العراقية لا يزيل هذا الانطباع عن اتجاه ، ضمنـي وصريح ، لاعتبار الطبقة الفلاحية الطبقـة الاكثر ثورية !.

كان يمكن عدم الخروج بهـذا الاستنتاج فيما لو كانت تحديـدات الوثيقة اكثر وضوحا : تحديد الطابع العمالي للثورة وتشكيل الفلاحيـن الحليف الرئيسي للطبقة العاملـة العراقيـة ، وبالتالي تحديـد « الاسباب التكتيكية » التي تحتم اتباع اسلوب الكفاح الشعبـي المسلح انطلاقا من الريف (تمركـز الجهاز القمعي للدولة في المدن وكونها أشد ضعفا في الريـف) . غيـر ان الوثيقة تفرد بابا ، لا يفهم مغزاه الا في اطار الاستنتاج السابق ، حـول « الاستراتيجية والتكتيك » تجهد فيه لاثبات « ان لينين لم يحاول فصـل الستراتيجية عن التكتيك .. بل اننا نرى أن لينين كان يستعمل كلمـة التكتيك بمعنى الاستراتيجية » لتخلص الوثيقة من ذلك الى القـول « ان الحرب الشعبية هي قضية استراتيجية وليست بالتكتيكية » .. ماذا يعنـي ذلك ؟ انه اعتقاد صريح بأن الدعوة الى الكفاح الشعبي المسلح انطلاقا من الريف قد تمت لان الفلاحين هـم اكثر ثورية من الطبقة العاملـة (تحديد استراتيجي) وليس لاسباب تكتيكية (الريف باعتباره الحلقة الاكثر ضعفا في جهاز الدولة القمعي) .

اذا صح ان هذا هو الاستنتـاج الذي تريد الوثيقة أن تنتهي اليه ،فان التساؤل حول صلته بجوهر العلـم الماركسي يصبح ملحا وكبيرا .

نزار عبود

يا عمال العالم اتحدوا — وطن حر وشعب سعيد
حول استراتيجية
الكفاح الشعبي المسلح
في العراق
سلسلة دراسات ثورية ٢
من منشورات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)

١ — حول استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق — سلسلة دراسـات ثورية (٢) — من منشورات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) . وكان قد صدر عن هذه السلسلة : الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية العالمية المعاصرة — مواقـف وتجارب . غير أن الوثيقة الاولى ستكـون موضوع الاعتماد الاساسي للملاحظـات التي سنوردها .

طرابلس

• تقرير عن المعمل الوطني لصناعة الزجاج

يضم هذا المصنع حوالي السبعين عاملا بينهم ١٥ من النساء وبعض الاولاد، يقسمون على ثلاثة اقسام .

عمال فنيون وعمال مساعدون فنيون وعمال للخدمات العامة . يتقاضى العامل الفني اجرته على القطعة . وهو يشكل نوعا من مدير قسم يساعده العمال المساعدون الفنيون وهم اقل مهارة . يقسم العامل الفني ما يتقاضاه مناصفة بينه وبين المساعدين . فان نال مثلا ٣٠ ليرة في اخر النهار يأخذ ١٥ والعمال المساعدين له يتقاسمون الـ ١٥ ليرة الباقية .

يعمل العمال في هذا القسم ١٢ ساعة من ٧ صباحا حتى ٧ مساء ومن ٧ مساء حتى ٧ صباحا . وهاتان المجموعتان تعملان بشكل دوري في الليل او النهار اي اما العمال الذين عملوا اسبوعا في دوام النهار يعملون الاسبوع اللاحق ليلا .

اما النساء فيشتغلن ٨ ساعات يوميا باجر قدره ثلاث ليرات . ومعظمهن مسنات جدا (احداهن عمرها ٦٧ سنة !) ويعملن في تنقية الزجاج قبل ادخاله الفرن وغسيله ومن ثم لفه وتوضيبه بعد صنعة . كذلك في تنظيف المعمل من الاوساخ والمازوت الفارغ كما يجبرون على تنظيف المراحيض .

اما العمال الباقون والذين لا يملكون اية مهارة فنية فيعملون باجر يتراوح بين ٥ ـ ١٠ ليرات . ومهمتهم نقل وتوضيب الزجاج في المستودعات نقل الانتاج الى الاسواق (عمال نقليات) .

بالطبع لا يوجد للعمال اي يوم تعطيل مدفوع الاجر سوى يومي الاستقلال وعيد العمال . واي تعطيل سواء بسبب المرض او خلافه يكون على حساب العامل .

والحوادث تتكرر في هذا المعمل حيث الالات خطرة ولا يوجد اي جهاز حماية منها . فالات صهر الزجاج والقوالب الساخنة تسببت بعدة حوادث احتراق . كذلك انفجار المولد الكهربائي ومولد الضغط مما سبب حريقا في المصنع . واذا علمنا ان حرارة الفرن هي حوالي الـ ٥٠٠٠ درجة حرارية وحرارة المصنع (حوالي ٤٠ درجة) بالاضافة الى النفخ المتواصل في الزجاج فهمنا سبب الامراض الكثيرة التي يصاب بها عمال هذا المصنع وهي رئوية خطرة . والتطبيب على حساب العمال طبعا . الا في حالات نادرة يكون العامل فيها اما احد ازلام صاحب المصنع او الاقطاع السياسي واما ان يكون قضايا يخافه صاحب المصنع .

اما عن سير العمل في هذا المصنع فيتم على الشكل التالي :

ينقل الزجاج الصغير المكسر ويوضع في الفرن ويصهر حيث يخرج كتلا غير متجانسة الشكل ثم يقص حسب الحجم المطلوب ويعلق في طرف انبوب طويل معدني ويبدأ العامل بنفخه ثم يوضع في القالب مع استمرار نفخه وبعد ذلك يقص ويخضع لعملية تجميل وضبط ثم يوضع في نفق طويل بواسطة جنزير متحرك وهذا النفق ينقل القطعة بشكل بطيء وتدريجي حتى يتم تبريدها الى درجة الحرارة العادية .

العمال منتسبون الى الضمان الاجتماعي ولكن

قال احد العمال وهو فني :

اني منتسب الى الضمان على اساس ان معاشي ٢٠٠ ليرة مع اني اتقاضى ما يقارب الـ ٥٠٠ ليرة . وحتى يسكتنا رب العمل يوزع علينا اعاشات بسيطة من وقت لاخر (في العيد مثلا) ينالها هو مجانا من تجار يزكون .

لا نقابة لعمال مصنع الزجاج . ولم ينتسبوا للاتحاد الموجود لانه عميل للدولة على حد قول احدهم الذي روى هذه الحادثة :

« ذهبنا مرة للنقابة لنطالبها بمحاولة مساعدتنا على انقاص ساعات العمل وزيادة الاجور ووعدونا برفع مطاليبنا لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعد ثلاثة ايام ذهب احد العمال الى بيت صاحب المعمل ليقضي حاجات البيت من السوق . واذ هناك وليمة لاحد كبار نقابيي طرابلس (مصطفى حمزة) .

بعد فترة ردت النقابة على طلبنا بان ارسلت من يوبخنا ويقول ان صاحب المصنع اذ يشغلنا في مصنعه يقينا التشرد على اساس ان مصانع الزجاج قليلة جدا في لبنان . ولما اجابه احد العمال بان الوليمة هي التي تتكلم كان نصيبه الطرد !

ينتج هذا المصنع زجاج الاراكيل والاباريق ومنافض الدخان وبطحات العرق وزجاجات القناديل ومختلف الاواني الزجاجية الاخرى كذلك بعض الطلبات الخاصة . يباع الانتاج في لبنان فقط ويعاني العمال من الاستيراد لانهم من جراء ذلك يتعطلون فترة ثلاثة اشهر سنويا .

معظم العمال من قرى دير عمار والبداوي ، كذلك يوجد بعض العمال السوريين . بعضهم قديم في المعمل (حوالي ١٠ ـ ١٢ سنة) واكثر هؤلاء من العمال الفنيين والاخرين جاءوا في السنوات القليلة الماضية . العمال الفنيون لا يطردون ولا يستغنى عنهم بسهولة لانهم يحوزون مهارة فنية صعبة الاكتساب .

معظم الطرد والتبدل يحدث في قسم العمال العاديين (النقل والتوضيب) لا تجربة سياسية لعمال هذا المصنع سوى محاولة من الحزب التقدمي الاشتراكي سئمها العمال لانها لم تساعدهم في شيء كما قالوا . تبرز المهمة الاساسية امامهم حاليا على انها تشكيل لجنة لمتابعة المطالب التي يطرحون ينتقيها العمال ويمنعون فرض الادارة لازلامها فيها عبر تشكيل لجان مساعدة للجنة الاساسية من جميع العمال الذين يودون العمل من اجل حقوقهم وعبر المناقشة اليومية لاعمال هذه اللجنة من قبل العمال جميعا حتى لا تنتهي هي ايضا بوليمة وبعض القشيش !! اذ يمكن لصاحب المصنع ان يرشو ٥ او ٧ عمال ولكنه لن يكون باستطاعته رشوة ١٢٠ عامل !

• ممرضو المستشفى الاسلامي : العمل بالحد الأدنى للاجور والعمل بالسخرة

المستشفى الاسلامي في طرابلس مفترض انها مستشفى مجانية للفقراء يدخلها المريض بموجب افادة فقر حال غير ان الواقع مختلف : فالدخول كما يذكر المرضون يتم بواسطة الاقطاع السياسي لان المستشفى يقع تحت سيطرته .

يدفع المريض ٢٥ ليرة رسم عملية اذا كان بحاجة لعملية جراحية او ثمن الدم اذا كان بحاجة لذلك ، ويدفع ايضا ثمن المصل وباكثر من ثمنه العادي بالرغم انه يصنع محليا في المستشفى . المصادر المالية للمستشفى متعددة كما يذكر الممرضون : مساعدات ضخمة من وزارة الصحة ـ عائدات اوقاف اسلامية ـ ملكيات عقارية ، ابنية مؤجرة واراض ، مساعدات من الكويت وابو ظبي احيانا . معظم ادوات المستشفى قديمة موروثة عن الاي بي سي، فلم تدفع الجمعية المشرفة ثمن معدات ، الاطباء في المستشفى فئة محظوظة ،يتوزعون على اقسام ثلاثة (قسم الجراحة ـ قسم الامراض الداخلية ـ قسم التوليد والاطفال) يلتهمون قسما ضخما من الميزانية : مثلا طبيب جراحة يتقاضى ٥٠٠ ليرة شهريا عن ساعتي عمل فعلية في الاسبوع . معظم الاطباء لا يتقيدون بالدوام دون محاسبة الجمعية لهم لارتباطهم بالاقطاع السياسي، يهملون المرضى ولا يعطونهم حاجتهم من الادوية مما يؤدي الى تعدد الوفيات . هذا جزء من وضع المستشفى ، اما الجزء الاخر فهو وضع الممرضين : تحوي المستشفى حوالي ٢٧ ممرضا وممرضة يتوزعون على مختلف الاقسام ، وتتراوح اجورهم بين الحد الادنى للاجور (هؤلاء اقلية) وبين العمل بالسخرة بداعي التمرن (هناك أجر شهري ١٥ ليرة مثلا و ٣٥ ليرة ...) . الاسباب التي تعطيها الادارة مختلفة .

١ ـ تتذرع الادارة امام مطالبات الممرضين بزيادة الاجور بعجز الميزانية بالرغم من ان الممرضين يعرفون كذب ذلك، فالميزانية لا تعجز مثلا عند دفع رواتب الاطباء المحظوظين .

٢ ـ ابتدعت الادارة رتبة متمرن يبقى عليها الممرض سنوات عدة لا يحق له أثناءها تقاضي أجور ، الا اذا تكرمت الادارة فلها مطلق الحرية بذلك !

٣ ـ تستغل الادارة الممرضين الفلسطينيين للعمل بالسخرة . فالفلسطينيون لا يحق لهم مبدئيا اية اجور الا اذا تكرمت الادارة بـ ١٥ ليرة مثلا أو اذا شاءت رفعتها لـ ٣٥ ليرة .

الممرضون جميعا لا يعرفون الاجازات المدفوعة لمن يقبض منهم بالطبع ، لايتقاضون تعويضات عائلية لايستفيدون من تعويضات نهاية الخدمة ، زيادات الاجور تتحكم بها الادارة لتطويع « العصاة » دوام العمل ١٢ ساعة تسقط اثناءها ساعتين ونصف راحة . اي تاخر عن الدوام ولو دقائق تحسم الادارة من راتب من يقبض وتتدبر أمر من لا يقبض.. بالطبع يستثنى من ذلك ذوي الواسطة . يذكر هنا الممرضون أن طبيبا استدعي اثناء دوامه على التلفون من مستشفى تخصه لاجراء عملية لمريض . رفض الطبيب الحضور بداعي الشغل دون أن يحسم شيئا من راتبه ! الممرضون لا تلبى حاجاتهم فالمراويل الشتوية مثلا يماطل بها ، فيضطرون لارتداء ثيابهم الخاصة . فالميزانية لا تتحمل شراء مراويل ، يهمل الاطباء مداوة الممرضين في حال المرض ، يفرضون عليهم انواع من الادوية يعرفون سلفا عدم جدواها ، تطبق الادارة الحسومات على كل من يقبض : الارض اذا كانت مبتله قليلا ، السلات اذا كانت غير نظيفة ، كسر ميزان حرارة يكلف الممرض اكثر من سعره كذلك « السيرنغ » ، يفرض على الممرضين أن ياكلوا من طعام المستشفى غير الجيد واذا تمنع بعضهم يسمعون صوت الدكتور سميح علم الدين (خال رشيد كرامي) : « كل على حسابك » فمن اين يأكل من لا يقبض راتب ؟

يقول بعض الممرضين ان مواجهة هذه الاوضاع لا يتم الا بالاعمال الجماعية ضد تعسف ادارة المستشفى غير ان الذي يجب ذكره تشابه هذا الوضع مع معظم المستشفيات معا ضرورة العمل المشترك لجميع ممرضي المستشفيات لفرض مطالب الممرضين في تطبيق قوانين العمل والاشراف على ادارة المستشفيات .

• مدرسة المراقبة الصحية.. كيف انشئت ولماذا ؟.. وما هو مصير الخريجين ؟..

مدرسة المراقبين الصحية ـ كيف انشئت ـ لماذا انشئت ـ ما هو مصير الخريجين .

ان مقياس الرقي والتقدم في بلد معين يقوم الى حد كبير على مستوى الناحية الصحية في هذا البلد فالنظافة العامة وخلو البلد من الامراض الانتقالية المعدية والاوبئة ، والعادات الصحية الحسنة التي يتمتع بها الاهلون هي خير دليل على تقدم البلد ورقيه ،

وبما ان لبنان معتبر من الدول « الراقية والمتقدمة » رات وزارة الصحة ان الحالة الصحية في لبنان متخلفة ولاتتماشى مع رقي البلد وتقدمه !، فقررت العمل على ايجاد اختصاصيين في حقل الصحة العامة وتطويرها والسير بلبنان في طريق صحي سليم .

وعرضت امر ايجاد مثل هؤلاء الاختصاصيين على منظمة الصحة العالمية التي اقترحت انشاء مدرسة فنية في لبنان مهمتها تخريج اختصاصيين في حقل المراقبة الصحية والارشاد الصحي يقومون بدور فعال في رفع المستوى الصحي للسكان في المدن والارياف على السواء ، وقد اخذت المنظمة على عاتقها امر تجهيز المدرسة بالمختبرات والمكاتب ومقاعد الطلاب والمعلمين بالاضافة الى تعهدها بدفع رواتب المدرسين ومنح الطلاب التي تبلغ مئة ليرة للطالب الواحد . على مدى سنتين متتاليتين .

وفي عام ١٩٦٧ صدر عن رئيس الجمهورية اللبنانية المرسوم رقم ٨٤٠٠ يقضي بانشاء مدرسة المراقبة الصحية مهمتها اعداد فنيين اختصاصيين في حقل تصحيح المحيط وصحة البيئة والارشاد الصحي والمراقبة الصحية لسد حاجة البلاد لمثل هؤلاء الفنيين والنهوض بالمستوى الصحي والاجتماعي في المدن والارياف وابعاد خطر انتشار الاوبئة المعدية والحد من حالات التسمم الناجمة عن المواد الغذائية وغيرها وقد حدد المرسوم مدة الدراسة بسنتين دون انقطاع على ان تقام مباراة في اوائل كل سنة دراسية لاختيار طلاب جدد وتصبح المدرسة معدة لتخريج دفعة من المراقبين الصحيين في كل سنة .

وقد نصت المادة الحادية عشرة من المرسوم على وجوب تعيين الخريجين في ملاك وزارة الصحة العامة فور تخرجهم في الاماكن المخصصة لهم سلفا وعلى تنظيم عقد يجبر المتخرجين على العمل في وزارة الصحة مدة خمس سنوات على الاقل تبدأ من تاريخ تخرجهم .

وافتتحت المدرسة عام ١٩٦٧ في طرابلس لتستقبل الدفعة الاولى من الطلاب وعددهم ٤٠ طالبا وفي عام ١٩٦٩ تم تخريج الدفعة الاولى من المراقبين الصحيين وتلتها الدفعة الثانية في الثلاثين من تموز سنة ١٩٧٠ واصبح عدد المتخرجين ثمانين مراقبا صحيا . وعلى الرغم من مرور سنة واربعة اشهر على تخرج الدفعة الاولى واربعة اشهر على تخرج الدفعة الثانية وبعد المراجعات الكثيرة التي قام بها الخريجون للمسؤولين في الحكومات المتتالية وفي وزارة الصحة ، لم يتلقوا اي جواب مقنع يبرز عزوف وزارة الصحة عن تعيينهم بالرغم من النصوص الصريحة التي توجب على وزارة الصحة تعيين الخريجين فور تخرجهم وبالرغم كذلك من حاجة البلاد والوزارة الى مثل هؤلاء الفنيين التي ظهرت بشكل واضح اثر انتشار وباء الكوليرا في لبنان اذ سارعت وزارة الصحة الى الاستفادة بخبرة المراقبين الصحيين في مكافحة الامراض الانتقالية والمعدية وتم تعيين عدد كبير من المراقبين الصحيين ووضعهم في الاماكن الحساسة مثل نقاط الحدود والمرفأ والمطار والكرنتينا ولكن للاسف عندما اشرف الوباء على نهايته واستؤصلت « اخر » ضمة من جراثيم الكوليرا واصبح لبنان نظيفا من الداء سارعت وزارة الصحة العامة بطرد المراقبين الصحيين من عملهم قبل مضي شهر على تعيينهم .

لذلك تداعى المراقبون الصحيون لاجتماع عقدوه في المدة الاخيرة ناقشوا فيه اوضاعهم المتردية والاضرار التي لحقتبهم وبعائلاتهم من جراء عدم تعيينهم وتركهم يعانون من البطالة والضياع بعد سنتين من التخصص .

وقرروا في هذا الاجتماع تشكيل لجنة تمثلهم مهمتها مقابلة المسؤولين في الحكومة الجديدة لشرح قضيتهم العادلة وتنبيه وزارة الصحة الى وجوب تعينهم باقصى سرعة قبل أن يلجأوا الى الاضراب عن الطعام والاعتصام في مبنى وزارة الصحة حتى ينالوا كامل حقوقهم المشروعة التي يعترف بها المسؤولون انفسهم في وزارة الصحة .

شهادة واقعية : من عامل حدائق

انا من احدى قرى البقاع الغربي ولي هنا كارض بعل مساحتها عشرة دونمات لاتعطي محصولا الا اذا توفر لها المطر في الوقت المناسب للزرع .

أتيت الى بيروت وحصلت منذ أربع سنوات على عمل في المشروع الاخضر (فرع تجميل مدينة بيروت) . وهذا الفرع يستخدم حوالي ١٧٠ عاملا ، واغلب الذين يدخلون الى هذا الفرع يلجأون الى الوساطات حتى يتم تشغيلهم . وهؤلاء العمال غير ثابتين في عملهم بمكان محدد ، فمن الممكن نقل احدهم او البعض منهم من مكان عمل الى اخر حسب متطلبات مناطق العمل التي تدخل في نطاق عمل المشروع ، وهي : حديقة بيهم ، سامي الصلح ، الحمام العسكري ، الاشرفية ...

اني اعمل في زرع الاشجار والازهار والعناية بالحديقة من سقي ونكش وتشذيب الحشائش . واني اشتغل من الساعة السابعة والنصف حتى الساعة الثالثة والنصف . ويتوجب علي ان اشتغل ثلاثين يوما حتى احصل على اجر قدره ٢١٠ ليرات على اساس ٧ ليرات عن كل يوم شغل . بينما هناك عمال يقبضون ٨ ليرات في اليوم وعملهم لا يختلف عن عمل الذين يقبضون ٧ ليرات . غير ان هذا الامتياز يعود الى أن الواسطة التي ادخلتهم الى العمل اقوى من غيرها . وهناك ايضا الـ « معلم جنيناتي » يقبض ١٢ ليرة يوميا وظيفته تنفيذ خطة المهندس الفني ، وذلك بالاشراف على عمل العمال وتنظيمه ، « والمراقب الدوار » ياتي بشكل مفاجيء الى اماكن العمل ليتحقق من وجود العمال في اماكنهم وقد ياتي عند بدء العمل لتسجيل المتأخر وفرض العقوبات . وهناك الوكيل ومهمته تسليم واستلام طلبيات الشتل من حديقة الى اخرى ، وهو يتواجد طوال فترة العمل في مكان واحد ، وبالتالي يقوم بمراقبة مستمرة على العمال .

يبدأ عملي في الساعة السابعة والنصف واذا تأخرت ٥ دقائق يحسم اجر نصف نهار . واذا كان التأخر بين الـ ٥ و ١٠ دقائق يحسم اجرة النهار كاملة وهذا حسب مزاج المراقب . ولا اتقاضى اجرا عن أيام الاحاد ولا الاعياد ولا حتى الفرصة السنوية (من المعلوم ان الفرصة السنوية هي حق لكل عامل بعد مضي سنة على مباشرته العمل . واذا لم يعط الفرصة السنوية يصار الى دفع بدل عنها يضاف الى اجرته . ورغم ذلك فان الفرصة السنوية ماكولة مع بدلها عن عمال المشروع الاخضر) . فكل يوم اعطل فيه يحسم من اجرتي ٧ ليرات . واذا كان المرض هو سبب لتعطيل وجب علي ان اقدم تقريرا طبيا الى المصلحة وذلك فقط للتبليغ ، وحتى يتحققوا من انني مريض فعلا ثم يحسم علي كل ايام الغياب . ففي حالة مرضي تأتي الطامة الكبرى فانني اولا لا اقبض اجرة الايام التي تعطلتها وفوق ذلك علي ان ادفع كل مصاريف التطبيب من إجرة الطبيب الى ثمن الدواء . والى جانب ذلك تتعرض اجرتي للحسم في ظروف خاصة منها حسم اجرة يوم كامل بحجة دعم المجهود الحربي . وانا لا اعلم اي مجهود حربي، كذلك يوم وفاة الرئيس عبد الناصر حسم يوم كامل من اجرة جميع العمال بدون استثناء حتى اجرة الذين تمكنوا رغم منع التجول من الوصول الى اماكن عملهم . وقد تتعرض الاجرة الى الحسم ايضا في حال وقوع اي خلاف بين العامل والوكيل فيعمد الوكيل الى رفع تقرير عن العامل ثم يصار الى الحسم من اجرته وتتراوح بين اليوم والثلاثة أيام عادة . كما حدث مثلا منذ وقت قريب ، اتى الوكيل ووجد بعض العمال منزوين في مكان بسبب المطر فامرهم الوكيل بان يقوموا الى العمل تحت المطر ، فنشبت مشادة كلامية بينه وبينهم على اثر ذلك رفع الوكيل تقريرا بحقهم بانتظار مجيء العقوبة (بالطبع الحسم) .

وانا متزوج ولي خمسة اولاد اسكن في منزل يتكون من غرفة ودار وتوابعهما . ولعدم قدرتي على دفع الـ ١١٠ ليرات بدل ايجار المنزل اضطررت الى أن اسكن معي بعض الاقارب (شخصين) اقبض منهما خمسين ليرة كي اسدد قيمة الايجار .

اما بالنسبة للمدارس ، فاني نظرا الى حالتي هذه عاجز عن دفع اقساط المدارس الفاحشة فاضطررت لان اضع ولدي الصغير في احد المياتم المخصصة للايتام واولاد الفقراء ، اما ولدي الاخرين فقد ارسلتهما الى مدرسة خاصة مجانية وادفع عن الاثنين ١٥ ليرة شهريا ، واما ابنتي فقد ارسلتها الى احدى مدارس المعارف . وازاء هذا الوضع فانني مضطر الى ان اقتر على نفسي الى جانب تقتير المصلحة علي وعائلتي حتى استطيع ان اجابه سيل طلبات المدرسة ، من لوائح كتب تتبدل من حين لاخر حسب مزاج المدرسة !! (في بداية كل عام دراسي تتفق المدرسة مع تجار المكاتب او دار للنشر على اعتماد الكتب الصادرة عن هذه الدار . وفي اكثر الاحيان تبيع هذه المدارس الكتب ، وزيادة الطين بلة تعمد بعد فترة معينة الى تغيير لوائح الكتب وبذلك تستفيد المدرسة من هذه العملية ثلاث مرات من دار النشر !) مما يضطرني الى شراء الكتب التي تغيرت فيقال لي انني لم اشتر هذه الكتب من عندهم !. والمهزلة الكبرى ان ولدي الصغير تجبره المدرسة على شراء وحمل شنطة من الكتب اضخم منه في الوقت الذي لا يحتاج فيه الى اكثر من كتاب او كتابين في عمره . فاني ارى ان كل هذه التعجيزات من غلاء سعر الكتب الى تغيير الكتب وكثرة الطلبات من دفاتر وحوائج لا لزوم لها ... ارى في كل هذا انهم لا يريدون لاولاد العمال والفقراء ان يتعلموا .

ففي هذا الوضع تحسس العمال وضعهم المستغل ووعوا ضرورة القيام بتحرك . كما انه في رأيي لا احد يستطيع ان يغير وضع العمال اذا لم يغيروه هم بانفسهم لان النواب والاغنياء لا يهتمون الا بمصالحهم ... وكان هذا التحرك في حزيران سنة ١٩٦٩ فاننا قمنا باضراب وتجمعنا في « دويرة الطيونة » ورفعنا المطالب التالية :

١ ـ فرصة الاحاد والاعياد والفرصة السنوية

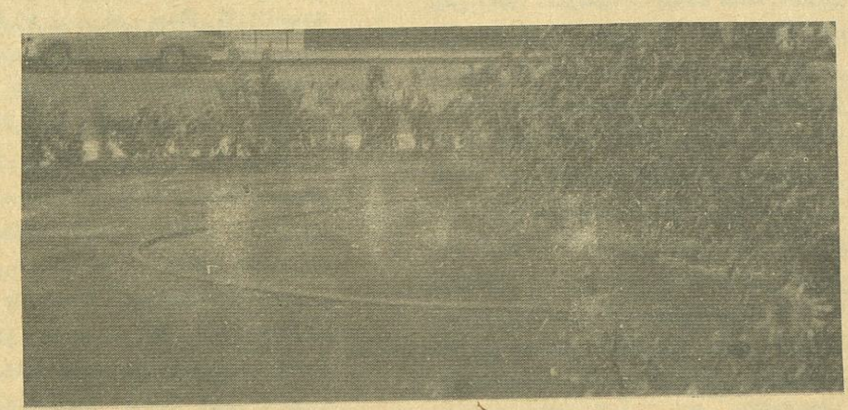
٢ ـ درجة كل سنتين .

٣ ـ تعويض طبي

٤ ـ الحصول على زيادة غلاء المعيشة .

حينذاك جاء مدير المشروع ووعدنا بتنفيذ المطالب جميعها بكلام حلو ! ووعدنا ايضا بثياب جديدة للعمل . وعلى اثر ذلك علقنا الاضراب بناء على وعد المدير . ولكن بما ان الوعود ظلت وعودا ولم نحصل على اي مطلب جاء وكيل المشتل وهو من عائلة « الزغبي » واقنعنا بتقديم دعوى على الدولة للحصول على المفعول الرجعي لزيادة الـ ٣،٨٥ التي دفعت لنا فقط عن سنة ١٩٦٩ . فدفع كل من الـ ١٧٠ عاملا مبلغ ٢٥٠ ق.ل. بدل تقديم طلب تكليف . ثم عاد ودفع كل من اشترك في اقامة الدعوى وعددهم ٧٠ عاملا مبلغ قدره ٣٥ ل.ل. وحتى الان لم تات الدعوى بأية نتيجة (حتى الان لم يقابل العامل المحامي المسؤول عن الدعوى وهو يسمع أن بامكان اي كان من العمال مقابلة المحامي ؟!)

وحصيلة كل تحركنا فاننا لم نحصل الا على الثياب . ولهذه الثياب قصة سمعنا بها جميعا : فبعد ان وصل القماش الاجنبي الجيد الى المشروع جاء الخياط واخذ قياساتنا حتى يفصل لنا الثياب ولكن لم تصلنا الثياب الجيدة فقد خيط لنا الخياط ثيابا من قماش وطني ولا اعرف أين القماش الجيد !



جانب من احدى حدائق المشروع الاخضر

طلاب

أمام حركة طلابية ترفض "الحوار" المزيف

موقف السلطه هو الامعان في التزييف



تظاهرات الطلاب شبه اليومية تذكـــر المواطنين بان السلطة لم تحل مشكلتها بعد ..

أصبح اسلوب وزير التربية غسان تويني ، في مواجهة القضايا الطلابية واضحا : كلما ووجه بمطالب وافق بسرعة مدهشة ، وطالب بالمقابل ان يرجع المطالبون الى عملهم . بذلك تتحدد المهام ، في ظن الوزير . من ناحية يقدم الطلاب المادة الخام ، اللاواعية ، فيحولها الوزير بعلمه الكبير ولجانه المتخصصة الهادئة الى مفكرات وتقارير . اي الى سياسة تعليمية واعية ! اما اذا لم يخضع الطلاب لهذا « المنطق » المليء بالادعاء الغبي فهم « غوغاء » كما يقول زلمته ادمون صعب في جريدة الوزير .

حسابات السلطة الفاشلة

خلال الاسبوع الفائت لم يخضع الطلاب الثانويون لهذا « المنطق » . وذلك باساليب دفعت تويني الى ان يفضح ما كان يفضل ، ولا شك ، ان يبقيه مستورا . فدفع بشرطته وبفرقته الـ ١٦ للدخول الى مدرسة ثانوية رسمية .. حفاظا على الامن . اي حفاظا على السياسة التي اختطها الوزير : للطلاب ان يطالبوا ، وله هو ان يعمل بهدوء . كيف استطاع الطلاب ان يدفعوا تويني الى اسقاط قناع الليبرالية والحوار ؟

كان من الواضح ان الوزير قد وجد ضالته في « اللجنة المشتركة » لطلاب المعادلات والثانويين . فاللجنة ، بقاعدتها الطلابية ، تمثل بصورة اساسية طلاب المعادلات ، مما يضعف مطالبة الثانويين امام « راي عام » تحركه الصحف والاذاعة والتلفزيون ، وتلقنه اعتبار طلاب المعادلات طلابا من الدرجة الثانية! وبالطبع ، هذا هو « الرأي العام » الذي يتوجه له الوزير المستقيم . ثم ان اللجنة واضحة الصلة والارتباط بمجموعة ناصرية متمركزة في منطقة بيروت الغربية . وهذا يجعل حوار الوزير معها غاية في السهولة ، لان الحوار عندها يرتدي كل التقاليد اللبنانية: في وجه مجموعة طائفية المرتكز والعلاقات ، يقف الوزير ، ضمنا ، موقف « الطرف الاخر » المتفهم. وينتهي الامر بحل وسط كالقرارات التي انهت ولو مؤقتا حركة طلبة المعادلات(1) .

واخيرا ، هناك اسلوب عمل اللجنة وصلاتها بالطلاب : فالمؤتمرات الصحفية والوصاية العمياء والعجز الكامل عن التعبير عن المصالح الطلابية ... كلها امور تسهل على الوزير مهمته .

هذا ما حسبه الوزير . وعلى هذا الاساس عمل . فاذا بالعناوين الاولى في صحافته لطلاب المعادلات . واذا هم الوحيدون في التهريج التلفزيوني . ولهم المقابلات واللقاءات والموعود . بدا ، بعد ثلاثة اسابيع من بدء الحركة الثانوية ، ان الحركة قد بدأت تلهث. فاللجنة لا تستطيع أن تقترح ، شكل عمل سوى الاضراب المفتوح او التظاهرة الطقسية التي غالبا ما كانت تنتهي بالكشف عن زيف تمثيل محترفي المؤتمرات الصحفية للطلاب . اما الحاح المطالب الثانوية ، اما تحديد اولويات في المطالبة ، اما اقتراح اجوبة ملائمة على تسويف الوزير ... فهي مسائل كان العجز واضحا عن مجابهتها . وبدا ان حسابات الوزير قد صحت ، وان الطلاب لن يلبثوا ان يرجعوا الى دروسهم نادمين على الوقت الضائع .

لكن الحساب كان خاطئا . فالطلاب لم يؤخذوا بالكلام المعسول الكاذب : فالعلامة اللاغية لم تزل مسلطة ، والمناهج المتضخمة ما زالت على حالها ، ومشكلة لغة التعليم ووطنيته لم تحل .. لكن كان ينبغي ايجاد صيغة تستطيع الجمع بين التعبير عن المطالبة وبين اللحاق بالركب المدرسي وعدم اضاعة فرص الدرس . وكانت « المظاهرات الطيارة » هذه الصيغة . فتظاهر الطلاب باعداد بسيطة في البدء ، ارتفعت بصورة مستمرة ، من مظاهرة الى اخرى . الى ان كان يوم السبت ١٢-١٢ ، فانطلقت عدة مظاهرات من عدد من المدارس الرسمية الخاصة . واستطاعت مظاهرة المساء ، في اليوم نفسه ، ان تسد عددا من منافذ شارع الحمراء ، وتعرقل السير ، وتدفع الشرطة للاصطدام بعدد من المارة ، والاعلان عن مطالب الثانويين . هذه التظاهرات ، التي حاولت السلطة اهمالها في البدء ، تحولت الى ازعاج يومي ، يذكر المواطنين ، في وسط المدينة ، والاحياء ، بان وعود الوزير لم تحل مشكلة الطلاب . كما يحرج السلطة تجاه عناصر تعهدت السلطة لها بتوفير « الامن » والراحة . وهذا معنى تظاهرة شارع الحمراء .

---

1 — استمرت هذه الحركة على طريقتها : وزعت الخميس ١٧ — ١٢ — بيانا « تبشر » فيه الطلاب بعودتها القريبة الى النشاط ، بعد ترتيب اوضاعها ! مع طعن مسف بعناصر طلابية فضحت هزالها .

الطلاب يفلتون من الفخ

ولم تخيب السلطة انتظار الطلاب المتظاهرين . فاضطرت للتدخل . فوضعت على أبواب المدارس الرسمية شرطتها ليحاولوا منع الطلاب من التظاهر . وأصدرت امرا بمنع انعقاد اجتماعات واسعة للطلاب في المدارس يناقشون فيها مشاكلهم وردودهم على تجاهل السلطة المستمر لهذه المشاكل . بل أنها أصدرت أوامر بتعقب الطلاب وملاحقتهم حتى داخل مدارسهم . فكانت حادثة الثانوية الرسمية في رمل الظريف . فانفجر الطلاب محتجين في وجه القمع الذي منعهم من أن يقرروا مصير مطالبهم بانفسهم . واذا بالحوار يسقط لتبين دلالته الفعلية : فهو قسهمتستر، كانت وظيفته ان يعلل الطلاب دون اي التزام. أن يوهمهم بان مهمتهم هي في « رفع » المطالب. اما البت ، اما تعيين الجواب على هذه المطالب ... فهي امور جدية لا يجوز لغير الوزراء وحاشيتهم ان يتصدوا لها .

مع تصدي الثانويين لقمع السلطة وارهابها استطاع الثانويون اعطاء حركتهم دلالة اوسع بكثير من المطالبة المهنية المحدودة . استطاعوا ابراز طابعها الديمقراطي العام الذي يشدها الى مواقف ديمقراطية اخرى في مجالات مختلفة : موقف الجامعيين الذين يحاولون بناء اتحاد نقابي ، موقف الاساتذة الثانويين الذين يعملون على ايجاد نقابة تضع حدا لعزلتهم على الحركة التعليمية ، موقف الطبقة العاملة اللبنانية ، التي تفرقها السلطة في اتحادات عميلة..

بذلك وجدت السلطة نفسها امام حركة طلابية يصعب الحوار المزيف معها . فاضطرت للتراجع : جعلت العلامة اللاغية صفرا ، وسمحت بالجمعيات العمومية ، على الاقل كلاميا . ولا شك انها جادة في اعادة النظر ببعض المواد المتضخمة . بذلك تطمع في سلخ فئات وصفوف عن الحركة الطلابية العالية.

فتنصرف لتعالج المسائل الاساسية : التعديل الشامل للمناهج ، التعريب ، صلة التعليم بمجالات العمل ، التنظيم النقابي ... في الظل ، بعيدا عن اعين « الفضوليين » من اساتذة وطلاب . لذلك يرتدي الجواب الطلابي على هذه الخطوات اهمية خاصة : فاذا نجحت السلطة في اخماد الحركة الطلابية هذه السنة ، واذا استطاعت فرض الحلول التي تعدها لجانها الرجعية الطائفية ، فان ذلك لا شك سيكبل التحرك الطلابي ،ويستبق موقفا أكثر تقدما للاساتذة الثانويين . ولا جدال في ان موقف الثانويين صعب : فان جوابهم على السلطة يفترض عملا توضيحيا طويلا يكسب الى جانبه جماهير الثانويين الواسعة. جماهير لا تدافع فقط عن مصالحها الانية المباشرة ، مصالح هذه السنة ، بل تتبنى بوضوح مصالح مجمل الحركة الثانوية ودورها في الاعداد للعمل او للتعليم الجامعي . وهذا ما تستطيعه النقابة الثانوية وحدها . لذلك ينتقل هذا المطلب الى موضع الصدارة من مطالب الثانويين .

الى جانب العمل على تعميم شعار النقابة، وتنظيم المطالبة بها والضغط للحصول عليها ، ينبغي العمل باستمرار على فضح مشاريع السلطة امام الطلاب . فالسلطة تعد للطلاب وللاساتذة فخا خطرا يجب كشفه بسرعة .. واول معالم هذا الفخ تقارير لجنة تعديل المناهج .

مؤامرة لجان التعديل !

١ — نبدأ باكثر التقارير مباشرة ، وهو تقرير المشاركة الذي قدمه السيد نزار سلهب، عميد كلية العلوم بالوكالة . والمشاركة هي الاسم « العصري » للتنظيم النقابي . بينما توحي النقابة بالصراع والمصالح المتناقضة ، توحي المشاركة بالتآخي والتعاطف ، شرط الحفاظ على المصالح القائمة بالطبع . اذن ، من وحي المشاركة هذه ، اعد سلهب — لماذا هو بالذات ؟! ما هي المؤهلات الخاصة ؟ — تقريره . فجاء ، من وحيها ، مؤامرة على الحركة الطلابية،لتحمل كل علامات رعب النظام السياسي من الديمقراطية الفعلية .

— فنقابة الطلاب المقترحة تقسم الثانويين الى فئتين : المدارس الخاصة والمدارس الرسمية . لماذا ؟ هل هناك مصالح مختلفة ؟ فيم اختلافها ؟ بالطبع لا جواب . لكن من الواضح ان اقتراح نقابتين يقصد منه تكريس وجود قطاع مدرسي خاص . وهذا امر واضح بلا التباس من تقريري اسطفان صقر ، رئيس جامعة الروح القدس الذي قدم تقريرا حول تعليم اللغات الاجنبية ، وقاسم منصور ،مدير الثانوية العاملية الذي قدم تقريرا حول التعريب . اي ان سلهب ، في اقتراحه النقابة المزدوجة ، يعالج مصالح الطلاب الثانويين والتعليم الثانوي انطلاقا من مصالح دكاكين العلم ، اكانت فاخرة ام رخيصة . هذه هي المعالجة « العصرية » . المعالجة «الجامعية» التي يبشر بها رجل امتهن الاستزلام لكميل شمعون وحلفه الطائفي اليميني — والمقصود بالطبع وزير التربية لا اداته المطيعة كاتب التقرير — .

— لا يكتفي التقرير بذلك . فهو يقترح انتخاب الهيئة التنفيذية على مرحلتين : في المرحلة الاولى ينتخب الطلاب مندوبين عنهم ينتخبون بدورهم الهيئة التنفيذية . اي ان النقابة هي فقط لا غير الهيئة التنفيذية المقطوعة المعلقة برقابة الطلاب . ولكن ذلك يقطع الطريق على الامر الاساسي . والامر الاساسي هو الوجود النقابي في المدرسة، حيث يمكن اتخاذ المواقف، ومتابعة التنفيذ ، والمحاسبة اليومية . ولكن « العلمي » سلهب ينقل مشروعه عن احط النماذج تحريفا وتزويرا لارادة القاعدة الفعلية

— البقية على الصفحة ١٥ —

ممرضو ومستخدمو المستشفيات في لبنان :

المصالح الواحدة تقتضي نضالا واحدا وتنظيما واحدا

مستشفى المقاصد الخيرية كنموذج للاستغلال البشع الذي يدور بين جدران المستشفيات

مهما كانت بربرية الاستغلال الذي يتعرض له مستخدمو وممرضو مستشفى المقاصد « الخيرية » ، فانه يبقى على كل حال مشابها للاستغلال الذي يتعرض له رفاقهم في بقية المستشفيات ، التي من أجل ستر تجارتها القذرة تستخدم غالبا اسماء الجمعيات « الرؤوفة » او تستظل بركة القديسين .

هذا ما سيتبينه مستخدمو وممرضو هذه المستشفيات جميعهم ، اكانوا في مركز البربير ، ام في مستشفى الروم، ام في مستشفى الجامعة الاميركية ام في غيرها ، عندما يقرأون ما يحصل لرفاقهم العاملين في مستشفى المقاصد ويقارنوه بحالتهم وبما يحصل لهم أيضا . وحتى لو وجدت بعض الفروقات البسيطة فانهم سوف يكتشفون بالتأكيد انها لا تتجاوز الاختلاف في الاسلوب فقط ، وان عليهم بالتالي ان يدركوا رغم تنوع الاساليب والاسماء ان مصالحهم واحدة وان يبدأوا منذ الان العمل الجاد والموحد من اجل بلورة هذه المصالح وتنظيم أنفسهم لانتزاعها من المغتصبين .

مزرعة للاقطاع السياسي وازلامه

مستشفى المقاصد مؤسسة تابعة « لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية » التي تلعب منذ مدة طويلة دور « برلمان » طائفي لوجهاء وتجار المنطقة الغربية ومطية للاقطاع السياسي في الدائرة الثالثة ولازلامه ومفاتيحه الانتخابية . لا ينبغي اذن أن نستغرب اذا ما علمنا أن الدور الرئيسي للمستشفى ، ليس رعاية المرضى (وهو ما سنكشف عنه في مقالات لاحقة) والذين لفظ بعضهم أنفاسه على أعتابه لمجرد انهم من الفقراء ولا يملكون التكاليف الباهظة التي يشترط دفعها سلفا ، بل هو بالدرجة الاولى هدف جميع المؤسسات التابعة للجمعية :تنفيع الازلام واصطياد المفاتيح الانتخابية وما «تمون» عليه من اصوات .

شروط التوظيف : راتب شهرين للقبضاي وراتب شهر ثالث لمدير المستشفى وازلامه !!

الشرط الوحيد للتوظيف هو الواسطة بالطبع . وابرز « الوسائط » التي يتم التوظيف عن طريقها هو علي المملوك سكرتير صائب سلام . فهذا المفتاح نظرا لمركزه ولنفوذه الواسع في الجمعية يستطيع ان يوظف من يشاء وبدونه نادرا ما يستطيع طالب الرغيف ان يظفر به .

لكن من اجل بلوغ الواسطة لا بد هنا من واسطة اخرى : المال . فالمفتاح لا يؤمن وظيفة لوجه الله بل يطلب مقابلها « اتعابا » لا تقل عن ١٥٠ او ٢٥٠ ل.ل. (حسب الزبون) وعلى طالب العمل ان يستدينها باية طريقة فليس هذا شان الواسطة او الجمعية « الخيرية » ..

فهل تنتهي عملية النهب عند هذا الحد ؟ كلا ، ذلك ان للسمسرة تتمة اخرى في داخل المستشفى واذا كان القبضاي قد القى بطالب الوظيفة في داخل المستشفى بعد ان سلبه اجر شهرين سلفا فما ذلك الا لكي تتلقفه ايدي المدير وزمرته وتسلبه بدورها شهرا ثالثا هو حصتها من « السمسرة » .

يعني ذلك أن على المستخدم حديثا ان يعمل ثلاثة اشهر كاملة في ظل قانون العبودية والسخرة قبل أن ينتقل الى رحاب « خيرات» الجمعية الوفيرة . ثلاثة اشهر من الكد والسهر لا تذهب اجورها لاطفاله ولا لنفسه ولا لوالديه العاجزين بل تذهب فقط الى جيوب القبضايات والازلام داخل المستشفى وخارجه .

شروط العمل : دوام مرهق ، اجور هزيلة ، حسومات لاتفه الاسباب ..

يتوزع الممرضون والمستخدمون وعددهم حوالي ١٥٠ ، على ثلاث فرق تتناوب العمل على مدار ٢٤ ساعة ، ومدة عمل كل فرقة ٨ ساعات يتخللها نصف ساعة فقط (وليس ساعة كما ينص القانون) للراحة والاكل (!) اما فرقة الليل فلا استراحة لها لان المستخدمين، كما يزعم مسؤولو المستشفى لا يأكلون اثناء الليل ، وليس لهم لذلك حق في الراحة .

أما الاجور فيتوقف تحديدها على سن المستخدم ، اذا كان عمره اقل من ٢٠ بدأ العمل براتب ٩٠ ل.ل. شهريا والا فبراتب ١٦٠ ل.ل. ما هو مبرر الفرق اذا كان جميع المستخدمين يقومون بنفس العمل بغض النظر عن سنهم ؟ انه الاستغلال كما هو واضح ومحاولة للتهرب من دفع الحد الادنى للاجور .

وعند بلوغ المستخدم الـ ٢٠ من عمره لا ينتقل اجره تلقائيا من ٩٠ الى ١٦٠ كما قد يظن بل ان عليه ملاحقة الادارة اشهرا طويلة لينال ذلك .

أما الزيادات على الاجور فنادرة واعتباطية، وهي لا يمكن أن تزيد في كل الاحوال عن ١٠ ل.ل. أو ١٥ ل.ل. اذا كان المستخدم محظوظا . زيادة الـ ٣٫٨٥ بالمئة لم تدفع ، كذلك لم تدفع زيادة الـ ٤ بالمئة وهما زودتان قانونيتان ، حتى أن بعض المستخدمين يجهل عنهما كل شيء . فاذا علمنا أن اسعار الحاجيات ترتفع باستمرار لادركنا اذن أن اجر المستخدمين في انخفاض دائم حتى في حال ازدياده ١٠ او ١٥ ل.ل. كل سنتين او ثلاثة.

الحسومات التعسفية : سرقة مكشوفة !

لقد تكلمنا عن الاجور بشكل يوحي أن المستخدم يقبضها كاملة ، لكن هذا هراء . فالادارة ان تقيدت ببعض القوانين فبصورة شكلية فقط ، فهي ترجع دائما لقوانينها هي، قوانين الغاب والنهب المفضوح . وابرز وسيلة تستخدمها في ذلك هي الحسومات .

فالحسومات في مستشفى المقاصد تفرض لاتفه الاسباب ، اذا تحدث ممرض مع رفيقه، « سحبه » المراقب العام زهير ناصر او رئيسة التمريض الى الادارة حيث يتم « اجراء اللازم» بحقه ، بدءا من الاهانات وحتى الحسم ٣ أيام دون أن يسمح له بالكلام . والويل كل الويل لمن وجد واقفا يدخن سيجارة او يرتاح قليلا من عناء العمل ، والويل ايضا لمن يكسر بدون انتباه غرضا من أغراض المستشفى مهما كان تافها اذ أن عليه في هذه الحال ان يدفع ثمنه مضاعفا ثلاث مرات . واذا فقد غرض دفع كل مستخدمو القسم ثمنه مضاعفا ثلاث او اربع مرات .

كل هذه العقوبات والحسومات تفرض بدون تحقيق وحتى بدون الاستماع للمستخدم ، والمهم ان المبالغ الناتجة عنها لا تذهب الى صندوق تعاونية المستخدمين كما تنص المادة ٧١ من قانون العمل (راجع اعداد الحرية السابقة) بل الى جيوب المدير وازلامه على الارجح .اي ان الحسومات ترتدي هنا طابع السرقة المكشوفة للممرضين والمستخدمين لمجرد ان المدير وزمرته يستطيعان فرضها على اي كان دون تحقيق وتحويلها من ثم بطرق ملتوية الى جيوبهم .

« الضمان الصحي » : سرقة اخرى !

تطبق ادارة المستشفى على الممرضين والمستخدمين نظاما فريدا من نوعه للضمان الصحي . فهي تجبرهم على دفع اشتراك هذه الادنى ٣ ل.ل. لكنها لا تمنحهم حق الاستفادة منه قبل مضي سنتين . اي أن المستخدم يدفع خلال سنتين اشتراكا شهريا دون أن يفيد بشيء . ليس هذا فحسب بل انه خلال هذه الفترة لا يستفيد من تعويض أيام المرض التي تحسم عليه (!!) رغم ان هذا التعويض حق للمستخدمين ينص عليه القانون وليس منحة من المستشفى أو صدقة .

فاذا مضت سنتان حق للمستخدم ان يقبض اجور المرض لكن شرط أن تتم معاينته من قبل طبيب المستشفى نفسه . لكن هل يعطي طبيب المستشفى تقريرا طبيا اذا مرض المستخدم ؟ كلا ، بل غالبا يأمره بالعودة الى العمل ولا يعطيه اجازة مرضية الا اذا كان لا يستطيع الوقوف على قدميه .

يبقى من « الضمان الصحي » المزيف أن المستخدم يشتري الدواء من صيدلية المستشفى بحسم قدره ١٥ بالمئة فقط . هكذا يضمن مستشفى المقاصد صحة ممرضيه ومستخدميه.

الى كل ما سبق يمكننا أن نضيف عدم دفع الساعات الاضافية كما ينص القانون (اي الساعة ساعة ونصف) بل الساعة ساعة فقط ، مقابل ذلك حسم يومين عن كل يوم غياب وساعتين عن كل ساعة تأخير .. الخ .

حلقات الخطة تكتمل ..

في هذا الجو من الارهاق والنهب والاذلال اليومي يغدو من المستحيل على الممرض او المستخدم الاستمرار في العمل الا في ما ندر، فهو يتحين اول فرصة للهرب بجلده والانتقال الى عمل اخر . لذلك يتميز مستشفى المقاصد بعدم ثبات ملفت للنظر في العمل ، ونادرا ما نجد مستخدما تعدت مدة استخدامه السنتين. بذلك تكتمل حلقات الخطة : لسلخ جلد المستخدم لدى دخوله (اجباره على العمل ثلاثة اشهر لحساب ازلام الاقطاع السياسي) ثم سلخ ما تبقى منه عن طريق الحسومات وبقية السرقات المكشوفة واحاطته باستمرار بجو من الارهاب والاضطهاد يدفعانه الى ترك العمل (ان لم يعمد المدير الى طرده مباشرة)، وبالتالي خلق تبدل دائم في المستخدمين يفسح المجال لتنفيع الازلام مجددا بدءا بسكرتير البيك وانتهاز بازلامه في داخل المستشفى وتخدم بالمقابل في الحفاظ على قاعدة الاقطاع السياسي الانتخابية وعملية اصطياد الاصوات. وفي جميع الاحوال توفر هذه العملية المستمرة على « الجمعية الخيرية » زيادات اجور وتعويضات وغيرها وتزيد في ارباحها الضخمة .

حكاية « الجمعية » ..

عام ١٩٦٨ ، اعلن مستخدمو المستشفى (الممرضون المساعدون) اضرابا عن العمل مطالبين بزيادة الاجور . كان الاضراب عفويا ومفتقدا لاي تنظيم كما لم يكن للمستخدمين اية قيادة واعية او تجربة نضالية . لذلك سارعت الادارة الى ضرب الاضراب بقوة واستنجدت بالفرقة ١٦ التي بناء على العناوين التي زودت بها من الادارة طاردت المضربين في منازلهم وجرتهم بالقوة الى المستشفى . بذلك اتضح اكثر فاكثر ان الجمعية القوية المتمتعة بحماية الدولة وزبانيتها لا يمكنها ان تستجيب لمطالبهم ما لم يكونوا في وضع يجبرونها فيه بالقوة على الرضوخ لمطالبهم المشروعة .

وتنبهت الادارة للامر . فسارعت في محاولة لتطويق هذا الوعي الى خلق جمعية يتمثل فيها المستخدمون بستة اعضاء . واعتبرت الادارة ان الجمعية هي المخولة فقط المراجعة بقضايا المستخدمين ، لكنها فرضت عليها ان تعقد اجتماعاتها « برئاسة » رئيسة التمريض وهي من زبانية الادارة وجواسيسها وحذرت من أن اي اجتماع لا تحضره « الرئيسة » المصونة يعتبر غير شرعي .

ماذا فعلت هذه الجمعية ؟ من الطبيعي لهكذا جمعية أن تتحول الى العوبة بيد الادارة ووسيلة لالهاء المستخدمين وتضليلهم، اكبر دليل على ذلك انجازاتها الشهيرة : شراء سلة زهور وتقديمها لاحد مسؤولي المستشفى عند مرضه (من أموال المستخدمين بطبيعة الحال(1)) . شراء سلة زهور وتقديمها لصائب سلام عند رجوعه من الحج ...

ما هي حقوق مستخدمي المستشفى، وكيف يناضلون لانتزاعها من مغتصبيها ؟!.

يمكن تلخيص مطالب مستخدمي وممرضي المستشفى الاساسية بما يلي :

١ — زيادة الاجر ٣٠ بالمئة والغاء التفرقة حسب السن .

٢ — تدرج الراتب ٢٥ ل.ل. كل سنتين . ودفع الزيادات القانونية .

٣ — فرصة الراحة ساعة لكل الاوقات وتامين الاكل مجانا على حساب المستشفى .

٤ — دفع الساعة الاضافية ساعة ونصف .

٥ — الحسومات على اتلاف الاغراض تقدر وفق لائحة اسعار السوق .

٦ — العقوبات . لا توقع اعتباطا . بل يسبقها تحقيق تقوم به لجنة يكون للمرضين والمستخدمين مندوبون فيها وتخضع قراراتها لرقابة وزارة العمل .

٧ — في كل الحالات ضم الحسومات الى صندوق تعاوني يديره ويشرف عليه المستخدمون والممرضون كما يفرض قانون العمل بالمادة ٧١ منه .

٨ — دفع ايام المرض بدون تمييز . وابقاء الحسم على الدواء مع الغاء الاشتراك الشهري « للضمان الصحي » .

٩ — الغياب بدون عذر : كل يوم يحسم عنه اجر يوم لا يومين وكذلك التاخير . وفي حال وجود عذر مقبول يلغى الحسم .

١٠ — دفع ايام الحداد الثلاثة على موت الرئيس عبد الناصر وفقا لقرار الجمعية نفسها .

لكن هذه المطالب من يحققها ؟ وكيف ؟

هل يمكن لمستخدمي مستشفى المقاصد ان ينتزعوا حقوقهم بواسطة الجمعية — الالعوبة ؟

هل يمكنهم أن يواجهوا الجمعية الطائفية القوية وحدهم ويحصلوا منها شيئا كثيرا ؟

بالطبع لا . ان نضالهم ونضال مستخدمي اي مستشفى اخر سوف يصاب بالهزيمة اذا ظل المستخدمون معزولين عن رفاقهم بحيث يسهل على الادارة ضربهم كما حصل عام ١٩٦٨.

لذلك تعمد الدولة الى شق نضال مستخدمي قطاع المستشفيات رغم ان مصالحهم واحدة ، فهي تعطي رخصة نقابة لمستشفى الجامعة الاميركية ثم تعطي رخصة لاوتيل ديو .. الخ. كي تبقي مستخدمي القطاع الصحي مجزأين وضعفاء .

ان نضال مستخدمي مستشفى المقاصد لذلك لا يمكن أن ينتصر الا في اطار النضال الموحد لمستخدمي القطاع الصحي . فالمصالح الواحدة تقتضي نضالا واحدا وتنظيما واحدا ونقابة واحدة ، ذلك هو الشعار الذي ينبغي النضال من اجله . وفي سبيل تحقيقه لا بد لمستخدمي المستشفيات ان يقيموا الصلة فيما بينهم وان ينسقوا اعمالهم ويؤلفوا لجانهم الديمقراطية التي وحدها تستطيع قيادة المعركة من اجل المطالب والنقابة الواحدة ..

---

1 — فرضت الادارة اشتراكا الزاميا قدره ليرة شهريا . كما استغلت امتناع البعض عن الدفع لكي تحسم عليهم اجر ثلاثة ايام « كتبرع للجمعية » !!..

شؤون ثقافية

مجلات

الوصف والتبرير في ناصرية «الطليعة»

خصصت مجلة « الطليعة » المصرية احد اعدادها (تشرين ثاني ١٩٧٠) للحديث عن « جمال عبد الناصر .. فكره ونضاله . » وتطرح المجلة في مقدمة الدراسة قضية منهجية باثارتها السؤال التالي : « أين نضع فكر عبد الناصر ، وكيف ندرسه » ؟ وفي جوابها على هذا السؤال تميز المجلة بين منهجين : الاول « شكلي مدرسي » يحيل التراث الناصري الى مجموعة من النصوص الجامدة . والثاني ينظر الى هذا التراث في « اطار القرن العشرين » ، لئلا يفقد حيويته « ومكانه من تاريخ التقدم الانساني » .

وبهذا تكون المجلة قد انطلقت من تصور معين لمسالة المنهج مفاده ان هناك مناهج جاهزة ، وما على الباحث الا ان يختار منهجا معينا يوصله الى الهدف، وهو هنا ابراز حيوية « الفكر » الناصري و « تقدميته » . في حين أن قضية المنهج لا تنفصل عن النظرية الخلفية الايديولوجية التي تحدد اختيار الباحث لمنهج ما سواء تم ذلك بصورة واعية او غير واعية . ولذلك فانه لا يكفي أن تختار المجلة منهجا معينا يمكنها من دراسة التجربة الناصرية دراسة حية . فالقضية ليست قضية احياء فكر أو تجميده ، انها قضية نظرة معينة الى التراث « مواقف وافكار » ، نظرة تحدد لنا دور التراث في مرحلة تاريخية معينة . وحتىتحويل التراث الى نصوص جامدة ليس بحد ذاته خطا منهجيا ، وانما يتلاءم مع خلفية تحيل التراث الى ايديولوجية كسلاح تستخدمه طبقة مسيطرة لحجب العلاقات الاجتماعية وتكريس الاوضاع السائدة . وما نحاول أن نوضحه في هذا المقال هو الخلفية التي تحكم اختيار المجلة لطريقة خاصة في معالجة الناصرية . كما سنحاول أن نحدد شروط رؤية تريد ان تكون علمية للتجربة الناصرية ، اي رؤية تعيين الدور الذي لعبته الناصرية في مرحلة تاريخية من مراحل حركة التحرر الوطنية العربية .

— والملاحظات التي يمكن ان نتقدم بها في بداية الامر . تتعلق قبل كل شيء بتركيب العدد ، من حث تقسيم المقالات . وقد يظن البعض ان المسالة لا تعدو كونها شكلية لا تقدم او تؤخر في جوهر الموضوع . والحقيقة أن تبويب الموضوعات وتعيين المستويات المختلفة للبحث يكشف عن نمط من القراءة لا يمكن أن يكون عديم الدلالة. فقد كتبت اكثر المقالاتتحت اسم « عبد الناصر وقضية كذا وكذا .. » .مما يعني ان المجلة تعالج الناصرية من خلال تحويلها الى جملة قضايا مشتتة يعرض موقف عبد الناصر من كل قضية على حدة . في حين ان الواقع يقدم الناصرية كتجربة تاريخية مكتملة ، بمعنى انه يقدمها كنموذج خاص في التنظيم الاقتصادي والسياسي والايديولوجي . نموذجلم يتكون وفقا لارادة « الضباط الاحرار » وتصوراتهم الذاتية ، بل تكون انطلاقا منالشروط الموضوعية التي كانتميز بها الوضع المصري قبل انقلاب يوليو سنة ١٩٥٢ : ازمة البورجوازية المصرية وخاصة فرعها الارستقراطي وقصوره عن حل الازمة البنيوية للنظام الراسمالي ، عجز هذه الطبقة عن اعادةتنظيم الحياة الاقتصادية، تخلف الوعي الجماهيري ، نمو البورجوازية

غلاف مجلة الطليعة المصرية

الصغيرة ، غيا بالقيادة السياسية الجماهيرية . فتجزئة هذا النموذج وتحويله الى شتات من المواقف والقضايا يحكمها تصور مسطح للممارسة السياسية والايديولوجية ، يؤدي الى فصل الممارسات عن بعضها ويطمس الاسس الطبقية لهذه الممارسات . ويبدو ذلك واضحا اذا تناولنا عددا من القضايا المعالجة .

فعندما تتحدث المجلة عن « الشعب في فكر جمال عبد الناصر » تفسر مبادرة الحكم المصري لتحطيم سلطة الاقطاع والرأسمالية المتحالفة معه على انه « فتح الطريق من أجل تحقيق سلطة الشعب العامل والدور الرئيسي الذي يجب ان يلعبه العمال والفلاحون في هذه السلطة » (المجلة) . وفي غياب التحليل الطبقي لطبيعة المجتمعالمصري، تبدو المماثلة بين انهيار سلطة الاقطاع وانفتاح الطريق أمام سلطةالشعب أمرا طبيعيا. لان غياب التحليل الطبقي يعني القفز عن مصالح طبقية جديدة تجلت في نمو الوعي السياسي لدى فئة جديدة : البورجوازية الصغيرة بفرعيها الاداري والعسكري . كذلك يصبح التنظيم السياسي (الاتحادالاشتراكي) سلاح الجماهير واداتها في الثورة ، لا الشكل الذي يحتوي مبادرة الجماهير ويشل تحركاتها اذا لم تبين العلاقة بين هذا الشكل وبين حاجة الطبقة الجديدة الى أجهزة سياسية وادارية لضبط الاوضاع الداخلية . وعندما تتحدث المجلة عن نظرة عبد الناصر الى القومية العربية وموقفه من مسالة الوحدة فانها تتحدث عن وحدة « الصف » ثم وحدة « الهدف » مهملة بذلك دور الصراع الطبقي في تحديد هذه المسائل ، بينما لا تهمل هذا الدور في تاريخها لنشور القومية في اوروبا . لان تحليل مفهوم القومية على المستوى السياسي وانطلاقا من معطيات طبقية سيؤدي حتما الى فضح الدور الايديولوجيالذي كان النظام الناصري يستفيد منه بطرح شعارات قومية : الدعم الجماهيري ، كسب قدرة على المناورة مع القوى الخارجية ، احتكار المبادرة السياسية في الداخل (١) ..

واذا كان البعض يعترض على هذا المنطق الذي نسوقه في الرد على المجلة بحجة ان العدد مخصص للحديث عن عبد الناصر لا عن الناصرية ، فان الحديث عن عبد الناصر

١ — راجع « مراحل تطور النظام الناصري» دراسات عربية عدد ايلول سنة ١٩٧٠ .

لا عن الناصرية يحمل بحد ذاته دلالة ، ذلك أن المجلة لا تتحدث عن حياة عبد الناصر وانما تتحدث عن « فكره ونضاله » كما تقول ، وبالتالي فهي تتحدث عن الدور الذي لعبه عبد الناصر في المجال المصري والعربي والدولي . وهذا الدور كما يتمثل في مواقفه وأفكاره لا ينفصل عن ممارساته كحاكم أي ممارسات السلطة المصرية على كلالمستويات: اجراءات اقتصادية ، تنظيمات سياسية ، وسائل الدعاية الايديولوجية . فالفصل بين عبد الناصر والنظام هي محاولة تبريرية من شانها تفسير التاريخ بالنوايا .

— أما اذا انتقلنا الان الى طريقة التحليل وضمن التقسيمات التي تتبعها المجلة فاننا سنجد أنفسنا أمام الطريقة اياها التي تتبعها معظم المجلات العربية في البحث والدراسة . وهذه الطريقة هي عبارة عن قراءة وصفية للاحداث ، افكارا ومواقف ، قراءة تقوم على تاريخ المواقف والمفاهيم وتلخيصها بحيث يبدو الحدث مفصولا عن اطاره خارجا عن البنية التي تقدم العناصر الضرورية لفهمه واستعادته . وطريقة كهذه لا بد أن تسوق الباحث الى موقف « خلقي » من التراث . وهذا ما تمتلىء به مقالات المجلة ، حيث يقف الباحثون موقف الدفاع عن الناصرية خلال عرضهم لمواقف عبد الناصر ومعالجاته لمختلف القضايا والمسائل .

وتتجلى هذه الطريقة في التركيز على المواقف الذاتية للرئيس عبد الناصر كان يعمد المقال الذي يتحدث عن علاقة عبد الناصر بالشعب، وبالضبط عن علاقته بالعمال والفلاحين ، الى التشديد على أن عبد الناصر أعطى أهمية كبيرة لنسبة تمثيل العمال والفلاحين في المجالس الشعبية . خمسين في المائة . وكأن المسالة هي مسالة تخصيص نصف المقاعد لهؤلاء ، لا مسالة نمط علاقات قائمة وامكانيات توفرها هذه العلاقات أمام الفلاحين والعمال لكي يمارسوا حريتهم في الانتخاب والرقابة والمحاسبة . فالشيء الاساسي ليس نسبة التمثيل بل هو شروط التمثيل وكيفية تحققه. فالمجلة تكتفي بالحديث عن علاقة عبد الناصر بالفلاحين ، ولا تتحدث عن علاقة السلطة بالجماهير من خلال المؤسسات السياسية والادارية : المصنع ، القرية ، المدرسة ، منظمات الشباب . ما هي الامكانيات التي توفرها هذه الوحدات لتحقيق ديموقراطية التمثيل ؟ وما هو نمط التقسيم الذي تتبعه السلطة داخل هذه المؤسسات ؟ والملاحظ ان النظام المصري قد لجا الى تقسيم الشعب على اساس مهني لا على اساس طبقي ، فعمال المصنع ليسوا هم المنهجيين فقط ، بل هم ايضا الموظفون الاداريون في المصنع نفسه . والفلاحون ليسوا هم فقط الذين لا يملكون الارض ، بل هم الفلاحون الاغنياء ايضا ..

يضاف الى ما سبق التفسيرات المثالية لنشوء ظواهر اجتماعية « كالقطاع العام ». تقول المجلة عن هذا القطاع : « انه ولد على ايدي جمال عبد الناصر ، وبيده كتب شهادة ميلاده . » وان هذا القطاع هو ملك « للشعب بمجموعه » بحجة ان عبد الناصر اراد أن يجعل منه كذلك وبحجة انالبورجوازية الكبيرة وقفت ضد نشوء هذا القطاع وحاولت الحد من نموه .. هكذا دون اي تحليل للظروف الموضوعية التي ادت الى نشوئه وتضخمه ، او تحديد العلاقة بينه وبين مصالح الطبقة الجديدة في مصر اي بورجوازية الدولة .

واذا كان القطاع العام هو ملك للشعب كما تزعم « الطليعة » ، فا نالمؤسسات السياسية والادارية التي تكونت وتوسعت لاستيعاب حاجات بورجوازية الدولة تصبح مؤسسات « دستورية وديمقراطية » يجب « المحافظة » عليها وتنميتها .

وهكذا فانه في ظل تفسير وصفي وتبريري لجهاز الدولة البيروقراطي يطمس الدور الذي يلعبه هذا الجهاز في قمع الجماهير وشل مبادراتها السياسية والحد من تطلعاتها . كل ذلك يتم تحت خدعة ايديولوجية طالما استخدمتها الناصرية : التعبير عن مصالح الجماهير والاستجابة لتطلعاتها مستفيدة من الصراع بينها وبين القوىالرجعية في الداخل (بقايا الاقطاع والبورجوازية الكبيرة) ومن مواجهة الامبريالية في الخارج . وكل الدعاوة الناصرية تقوم في الحقيقة على طمس المقولة الطبقية بالرغم من كل احاديثها عن الاقطاع والراسمالية الكبيرة . وهذه الخدعة فضحها ماركس في كتابه الشهير ١٨ برومير عندما وصف البورجوازية الصغيرة بأنها الطبقة التي تزعم لنفسها التعبير عن مصالح كل الطبقات ، عن مصالح « الشعب » و « الامة » . وليس غريبا بعد ذلك ان تتحول مقولة الصراع الطبقي على يد هذه الطبقة الجديدة في مصر الى شعارات من امثال : الصراع الطبقي في اطار الوحدة الوطنية ، أو اذابة الفوارق الطبقية ، او ان لا تحكم طبقة بقية الطبقات .

ان ازمة البورجوازية الصغيرة ، بورجوازية الدولة تكمن في التناقض بين امكاناتها كطبقة وبين شعاراتها . لقد سرقت بورجوازية الدولة شعارات الجماهير ، وهي عاجزة كما أثبتت الموجهة العامة لتطورها عن تحقيق هذه الشعارات .. وهي لا تزال تتوكأ على العامل القومي كوسيلة ايديولوجية لحجب هذا التناقض وطمسه عن اعين الجماهير .. الا ان حزيران سنة ١٩٦٧ كان نقطة فاصلة في تاريخ هذه البورجوازية ، فقد شق الطريق الى كشف الثغرة الاساسية في بنية انظمة بورجوازية الدولة وعلى راسها الناصرية ، اي عجزها عن متابعة مسيرة الجماهير نحو اقامة مجتمع ديمقراطي شعبي.

— واخيرا لا بد من السؤال : لماذا لا نجد في ابحاث المجلة اتجاها اخر في التحليل ، اتجاها نحو نقد تاريخي للناصرية ، اي نقد للممارسات التي كانت هذه التجربة ميدانا لها ؟ لماذا لا نجد في المقالات اجوبة على الاسئلة التالية : الظروف التي حكمت نشوء الناصرية ، بنية النظام المصري ومراحل تطوره ، دور الناصرية في حركة التحرر العربية ، حدود التجربة الناصرية امامشكلات وقضايا العالم الثالث : التخلص من الاستعمار بمختلف اشكاله ، القضاء على التخلف ، اقامة جمهوريات ديمقراطية شعبية .

اذا كانت المجلة قد طرحت في البداية المشكلة ازاء الناصرية على أنها مشكلة تجميد او احياء التراث الناصري ، فانه لمن الطبيعي ان تنساق الى هذه الطريقة الوصفية التبريرية في التحليل . الا ان تصوير المشكلة كذلك ينطوي بحد ذاته على تصور ، على مواقف . انه تصور اليسار الناصري وموقفه من الناصرية ! فما هي امكانات هذا الموقف بتقديم رؤية نقدية للحركة الناصرية ؟ وهل يسمح بالخروج من الايديولوجية الناصرية الى ايديولوجية اخرى ، لا تتغذى من الشعارات المزيفة ؟

العالم

البرازيل

الحديث الاخير (قبل مقتله) ليواكيم فريرا قائد حركة التحرير الوطني البرازيلية

منذ اربعة سابيع قتل القائد الثوري البرازيلي يواكيم كمارا فيريرا ، ولقد كانت اسباب وفاته غامضة جدا ، فقد أدعت سلطات البوليس السياسي انه ذهب ضحية نوبة قلبية، بينما كانت الشرطة تستعد لتوقيفه. الا ان اصدقاءه يقولون انه كان حيا عندما اوقف ، وانه مات اما نتيجة التعذيب ، واما بسبب ابتلاعه لكبسولة من سم « السيانور » .

فيريرا قائد حركة التحرير الوطنية البرازيلية التي كان قد اسسها كارلوس ماريغيلا الذي اغتيل بعد ان نصب له البوليس السياسي كمينا في ١٨ تشرين ١٩٦٩ .

هذا الحديث اعطاه فيريرا قبل ثلاثة اسابيع من وفاته في مقابلة اجراها مع صحافي برازيلي اسمه لويس دو سانتوس . ويمكن القول : ان هذا الحديث يمثل « توصياته السياسية الاخيرة » .. توصيات ذات اهمية كبرى في بلد يعيش تحت سيطرة ديكتاتورية فاشية ترتبط ارتباطا مباشرا بالولايات المتحدة .. بلد يمر اليسار فيه من مرحلة التفكك الى مرحلة التوحيد .. حديث يستطيع كل ثوري الاستفادة منه لان الصراع في البرازيل واضح للغاية ، لا يتكثف حوله ضباب التضليل الذي ترثه في البلدان الاخرى ايديولوجيات « الديمقراطية البورجوازية » .

سؤال : منذ سنة تقريبا اغتيل كارلوس ماريغيلا قائد حركة التحرير الوطنية البرازيلية على يد الشرطة السياسية ومنذ ذلك الحين قلت عمليات حرب العصابات المدينية ، بينما لم تندلع حرب العصابات الريفية التي كنتم قد أعلنتم عن موعدها عام ١٩٦٩ . هل يعني كل ذلك ان احتمالات وقوع ثورة في البرازيل قد ضعفت ؟

جواب : ابدا ، ان الاسباب التي دفعتنا الى اعتبار النضال المسلح ضرورة في البرازيل لن تتغير في جوهرها .. فنحن نعيش هنا تحت سيطرة حكم فاشي يتضاعف يوما بعد يوم ، حيث تنحصر السلطات بكاملها بين ايدي فرقة صغيرة من الجنرالات ، يتماشون مع مصالح الراسماليين والملاكين الزراعيين الكبار والدول الامبريالية ، وعلى راسها الولايات المتحدة : ان مأساة الشعب تزداد يوما بعد يوم . فالرواتب في البرازيل ضعيفة جدا ، وعلى كل حال غير كافية لصاحبها . كان العمال في السنوات الماضية ، بوسائل الاضراب والتظاهرات يحصلون على « تصحيحات » في قدرتهم الشرائية ، كلما ارتفعت أسعار المعيشة ودنت رواتبهم ، كل شهرين او ستة اشهر او سنة. اما بعد ١٩٦٤ وقرار منع التظاهرات والاضرابات العمالية التي بدات تقمعها السلطة بوحشية نادرة ، وبعد تفكك النقابات اصبحت المقاومة بكافة اشكالها التقليدية عبثا . عندئذ هبطت القدرة الشرائية العمالية الى اكثر من ٣٥٪ مما كنت عليه منذ ٦ سنوات مثلا .

نشهد اليوم تذمرا كبيرا ، ويبدو ان الطبقة العاملة في البرازيل قانعة من ان اي تحسين في اوضاع المعيشة لا يمكن تحقيقه طالما بقيت الديكتاتورية مسيطرة على السلطة ، ويزداد كل يوم تردد العمال الذين يفهمون ان سقوط السلطة لن يحصل الا باندلاع الثورة المسلحة .

نشهد هذا الوعي السياسي ايضا في الفئات الطلابية وتردد المثقفين وتردد عددكبير منالذين ينتمون الى الطبقة الوسطى فيسيطرالامريكيون الشماليون والحكومة على اجهزة التعليم ، وتساعد الديكتاتورية على ايجاد كليات خاصة ذات تكاليف باهظة للغاية . وتواجه الحكومة كل انتقاد او استنكار بالحبس على الفور ، وتضطهد العلماء والمعلمين ، فيضطرون للخروج الى المنفى ، والعمل في البلدان الاجنبية .

الضرائب تتزايد . المصانع والشركات الوسطى والصغيرة لا تستطيع الصمود في وجه الشركات الكبرى ، وهي كلها اميركية شمالية . فتضطر على يد « حركة الحصر للراسمال » التي يمر فيها الاقتصادالبرازيلي في مرحلته الحالية الى التعاون مع الراسمال الاجنبي او الى اعلان افلاسها ، ويفقد بذلك البرازيليون قيادة اقتصاد بلدهم . اعترف هيلاريو تيليرني منذ فترة ، وهو مرشح لانتخابات مجلس الشيوخ ان ٨١٪ من الشركات في ساو باولو هي شركات اميركية شمالية .

اما في الريف فالحال كارثة ايضا .فالعمال الزراعيون الموجودين في المناطق الريفية الاكثر تطورا ، ينالون رواتب ادنى من مبلغ الرواتب القانونية المعروفة . ولا تمنح لهم اية مساعدة وليس لهم اية حقوق . وهم يعيشون في ضواحي المدن الداخلية ويعرضون انفسهم في اسواق الفعالة التي تشبه طبق الاصل اسواق العبيد القديمة .

اما في المنطقة الشمالية الشرقية فقد ادت المجاعة والجفاف الى ياس ملايين من الاهالي الذين اخذوا ينهبون القطارات والمخازن للبحث عن الطعام فخلقت الحكومة « جبهات للعمل » وهي بالحقيقة « معتقلات جماعية » لا يستطيع احد ان يدخلها الا وهو يملك تصريحا من القائد العسكري ، ينال العامل فيها اقل من نصف دولار . وتتحدث الصحف بالرغم من المراقبة عن المواطنين الذين يموتون جوعا وعن تجارة الرقيق التي تمارس في الملكياتالريفية الكبرى الموجودة في ولايات « بارا ، ومارا نهاوو ، وميناس جيرايس ، وماتو غروشو .

لكل هذه الاسباب فالمشاعر الثورية عميقة في صدور الجماهير المدينية والريفية . ولكن هذه لم تتحول حتى الان الى اعمال ثورية . فالمتذمرون بحاجة الى التنظيم والتوجيه . ولكن من الاكيد ان الشروط المحتاجة لانطلاق العنف الثوري موجودة في بلادنا .

سؤال : ان وجود وضع ثوري موضوعي ليس كافيا لانطلاق الثورة. لقد تكلمنا عن شح عدد العمليات المدينية منذ وفاة ماريغيلا . ما رأيك في هذا الموضوع ؟

جواب : هذا صحيح . ان وفاة « بريتو » كما كنا نسميه كانت لنا ضربة مؤلمة وضارية وليس فقط على المستوى التنظيمي . نعم بعد موته قل عدد العمليات ، وخسرنا ايضا الكثير من المناضلين . ويوجد في السجون اليوم اكثر من مائتين من رفاقنا البارزين ، ويمكن احصاء حوالي ثلاثة او اربعة الاف معتقل سياسي ، مع العلم ان العدد الكامل منهم لم يعرف حتى الان لان البوليس لا يعلن عن توقيفهم .

سؤال : ان عددا من البيانات التي وزعت في البرازيل منذ فترة كانتتحمل توقيع منظمات عدة ، هل يمكن الاستنتاج من ذلك ان جبهة تضم كافة المنظمات الثورية قد خلقت في بلدكم؟

جواب : هذه البيانات المشتركة تعبر عن الحالة الفكرية « الوحدوية » التي تسيطر في بعض المنظمات وخاصة منظمة الطليعة الشعبية الثورية التي يقودها الرائد السابق كارلوس لاماركا والحركة الثورية تيرادنتيس ، وحركة ثورة ٨ تشرين وحركتنا نحن : حركة عمل التحرير الوطني . ان المنشور الذي وزعناه وكنا نطالب فيه بمقاطعة الانتخابات التي كانت ستحصل في ١٥ تشرين الثاني ، قد اعد في اجتماع ضم كافة هذه المنظمات . ونحن نبذل كل جهدنا منذ اواخر السنة الماضية لاقامة عمليات مشتركة . لم توجد بعد من ناحية المبدا جبهة ثورية موحدة ، ولكننا واثقون اننا نسير على درب صحيح سيؤدي اليها .

لا شك ان هناك خلافات في وجهات النظر بين فصائل المقاومة البرازيلية حول اساليب تنظيم النضال ، ولكنها ثانوية لاننا كنا مقتنعين باهمية التوحيد الثوري . اما فيما يختص بتنظيمنا فلن نقفل الباب امام اي تنظيم اخر. فنقبل بفكرة التعاون على اقامة العمليات المشتركة . نحن نتطور الان من مرحلة التبعثر الى مرحلة التوحيد لكافة المنظمات . وهذا التطور ذو اهمية ونتائج كبرى للحركة الثورية في البرازيل .

سؤال : هل تعتبر ان حرب العصابات الريفية في هذه المرحلة تشكل أسلوبا ايجابيا في بلدكم ؟ يعتبر العديد ان حرب العصابات المدينية ستقوم في لعب الدور الاساسي في البرازيل حيث يقطن حوالي نصف السكان في المدن . هل تعتبر أساليب « التوبامارس » مبررا لهذه الفكرة؟

جواب : حسب رايي ، واستطيع القول حسب راي رفاق ينتمون الى منظمات نشاركها في العمل ، ان النضال الرئيسي في البرازيل سيحصل في المناطق الريفية . لا شك اننا نستطيع اقامة عمليات ذات اهمية كبيرة في المدن بهدف خلق صعوبات هائلة فيها للحكومة والطبقة المسيطرة . ولكننا سنبقى في المدن في موقف ضعف بالنسبة للقوات المسلحة الحكومية اما في الريف فالوضع متغير ، ولنا في ذلك عدد من التجارب الملموسة . وعلى سبيل المثال نقول ، ان الحكومة استنفرت في العام الماضي حوالي ثلاثة الاف من رجالها في القوات البحرية وسلاح الجو ، ورجال البوليس في محاولة لتطويق عدد من الثوار الذين كانوا قد هربوا من سجن « ليموس دو بريتو » في ولاية غوانابارا ولجاوا الى مناطق قريبة : انا غرادو ريس في ولاية ريو دي جانيرو ، نتوغل الهاربون في الغابات ولم تستطع قوى القمع القاء القبض الا على واحد منهم لانه كان جريحا .

سؤال : هل يعني ذلك اعطاء الاهمية بكاملها لاطلاق النضال في الريف ؟

جواب : لا . ان الاشياء ليست بهذه السهولة . فالديكتاتورية مقتنعة بفعالية حرب العصابات الريفية . لقد ارسلت الى المناطق المكسوة بالغابات في ولاية برنامبوك فقط ، مئات من الجواسيس والمخبرين ، مهمتهم التجسس والاشارة الى كل ما يبدو لهم غير طبيعي . وتشير اجهزة التجسس الى ضرورة التنقل من منطقة الى اخرى . لذلك نعتبر ان اول شكل للنضال سيكون في المرحلة الاولى تشكيل عصابات محلية .

ستقوم مجموعات صغيرة بتدمير العقارات التي تدل على ملكية الارض ، وستقوم هذه المجموعات بالسطو على مخازن التموين والمواد الغذائية لتوزيعها على الجائعين . ستقوم ايضا بمناسبات محددة ، بتوقيف واعدام الملاكين الزراعيين الامريكيين الشماليين الكبار الذين يطردون البرازيليين من اراضيهم . هذا هو نمط مما نسميه حمل الموجات التخريبية الى المناطق الريفية .

نريد ازالة الظلم والطغيان المسيطرين على بلدنا . بعد ذلك سنتطور الى مرحلة حرب العصابات المعممة ، اي الى ايجاد جيش تحرير وطني يستطيع مواجهة وفتك قوات مهمة من جيش الديكتاتوريين . في الوقت نفسه ستتكاثف عمليات الغيريلا المدينية وتباشر مجموعات من الفدائيين موزعة على كافةالمناطق عمليات النسف والتخريب .

سؤال : هل يعني ذلك انكم تعتبرون الفلاحين القوة الرئيسية في الثورة البرازيلية ؟

جواب : ان حالة الفقر الفلاحية هائلة جدا. والفلاحون يشكلون قوة اساسية في الثورة . ويشتركون بسهولة في حرب العصابات الريفية لان معظمهم ولد في المنطقة التي يحارب فيها . ومن ناحية العدد يشكل الفلاحون قوة اساسية ايضا . أما البروليتاريا فتلعب دورا رئيسيا ، لان ممثليها هم الذين وضعوا استراتيجية النضال . ان الصعوبات النضالية التي تقف بوجه الطبقة العاملة في المصانع والمراكز المدينية في هذه الظروف ليست مهمة جدا ، لان المصالح الجماعية هي التي تحدد سياسة الفصائل الثورية العامة . فالبروليتاريا الموجودة في المراكز المدينية الكبرى ستدخل في المعركة عندما تصبح الحركة الثورية اكثر

تقدما ، ويصبح انهزام الديكتاتورية قريبا . فالبروليتاريا ستوجه الضربة القاضية للرجعية بتنظيمها اضرابات وتظاهرات لدعم نضال الفلاحين والعاطلين عن العمل .

سؤال : هل يشكل فوز الماركسي سالفاتور الييندي في انتخابات رئاسة الجمهورية في التشيلي تكذيبا للفكرة القائلة انه لا سيطرة للثوريين على السلطة الا بقوة السلاح ؟

جواب : الفئات الاصلاحية البرازيلية تدعي انها ستستنتج الدروس من فوز الييندي الانتخابي ، ولكنهم ينسون ان اسباب فوزه راجعة لاحوال تختلف كل الاختلاف عن الاوضاع في البرازيل . ان التوازن النسبي للقوات السياسية في تشيلي سمح الفرصة لعضو في مجلس الشيوخ ينتمي الى الحزب الاشتراكي ان يرشح نفسه الى انتخابات رئاسة الجمهورية على اساس برنامج ثوري . وفوزه كان نتيجة خيبة الامل التي عمت الشعب بعد فشل شبه الاصلاحات التي كان الرئيس السابق ادواردو فراي قد اعلن عنها .

سؤال : ان الحكومة البرازيلية تقول وتكرر القول ان الاخبار المنشورة او المذاعة حول تعذيب السجناء السياسيين هي كلها أكاذيب ما رأيك في ذلك ؟

جواب : ان الحكومة البرازيلية قد خلقت اجهزة خصوصية لتعذيب المعتقلين السياسيين في مراكز مختصة بقضية القمع والتي يسيطر عليها ويديرها الجيش بصورة مباشرة . واهم هذه الاجهزة هي ال « ك . و . د . ي » اي المركز العلمي للابحاث الموجودة في غوانا بارا والاوبان في ساو بولو - عمليات بانديراتيس - .

وقد تصاعدت عمليات التعذيب منذ سنة ١٩٦٤ ، الى حد ان ابن جنرال مسؤول عن الامن الوطني قد ذهب ضحيتها بعد توقيفه في مدينة ريو . وقد استقال والده من منصبه .

وهناك اشكال من التعذيب اخرى لا يمكن للعقل تصورها . ويعاني منها حتى المشبوه الذي يكون في العادة بريء مما اسند اليه .

يقول وزير العدل الفريدو بوزايو من حين لاخر انه سيباشر بالتحقيق حول قضية التعذيب ولكن اقواله لا تتجاوز هذا الوعد . ذلك ان المسؤولين مباشرة عن التعذيب هم قواد الجيش وملازميهم .

سؤال : ختاما هل تريد ان تفضي بتصريح خاص ؟

جواب : نعم اننا نريد ان يعرف الناس اننا نقدر كل التقدير مبادرات التضامن التي ابدتها لنا كوبا والجزائر فمنحتنا حق اللجوء السياسي لسجناء سياسيين برازيليين اختطفوا من سجنهم . واننا نقدر كل الحركات الثورية في امريكا اللاتينية والعالم التي باستنكاراتها القوية ارغمت الحكومة البرازيلية على الادلاء بتصريحاتها حول قضية التعذيب وحول النظام غير الشرعي المفروض على البلاد .

ونحن مقتنعين ان نضالنا ضد الامبريالية الامريكية الشمالية ، وضد الطبقة المسيطرة البرازيلية يشكل مساهمتنا الايجابية لقضية الشعوب المناضلة في العالم اجمع .

ترجمة وتقديم
مروان مارون

الأزمة الأميركية .. إلى أين ؟

كانت كل واحدة من الازمات الاقتصادية الحادة التي عصفت بالولايات المتحدة الاميركية منذ أوائل هذا القرن تفرض على الادارة الاميركية أن تتبنى تعديلا اساسيا في جهازها الاقتصادي تمكنها اعادة بناء اقتصادها .

ففي عام ١٩٧٠ هيأت الازمة الاقتصادية الجو السياسي الضروري لاحداث البنك المركزي ، جهاز الاحتياط الفدرالي وادت كارثة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الى ولادة النظام الحالي الذي يسمح بمراقبة الاسواق المالية . وكذلك الى استحداث قانون العمل عام ١٩٤٦ . وفي اعقاب الازمة الاخيرة التي توجت ازمات متلاحقة بدأت اوائل الستينات يجري البحث عن طريق جديد يقدم حلا جذريا لتواتر هذه الازمات بعدما استنفدت الطرق التقليدية كلها وبدا أن حل الازمة مستعصيا عليها . فما هي الامكانات المطروحة أمام الادارة الاميركية في هذا السباق ؟

ظواهر الازمة الاخيرة ..

لا بد من عودة سريعة الى ظواهر الازمة الاخيرة واسبابها لنتمكن من فهم معالجة الادارة الاميركية لها .

كان تدهور اسعار الاسهم الصناعية في بورصة نيويورك في الصيف الماضي ، وما رافق ذلك وتبعه من افلاسات لشركات كبيرة هو أبرز ظواهر هذه الازمة . وارتفعت نسبة البطالة من ٣ر٥ بالمئة الى ٥ر٨ بالمئة وهو رقم مهدد دائما بالارتفاع . وبدا وكان الظواهر هذه اتت نتيجة مباشرة للتدابير الاقتصادية التي انتهجتها ادارة نيكسون في نيسان عام ١٩٦٩ في محاولة منها لمكافحة التضخم المالي الذي كان يزداد بمعدل ٧ بالمئة في السنة وهو معدل تصفه الاوساط الاقتصادية بانه مثير للقلق . وقد شملت تلك التدابير بشكل أساسي وقف ضخ العملة من بنك الاحتياط في السوق المصرفية . وقد كان المقصود من ذلك تخفيض السيولة النقدية ، ليتبع ذلك ارتفاع في سعر الفائدة ومن ثم انخفاض في مجال التوظيفات اي انكماش اقتصادي عام وتباطؤ في نمو القطاعات المنتجة . يلي ذلك انخفاض عام في الاسعار ومنها سعر الفائدة مما يؤدي عمليا الى زوال التضخيم الماليتدريجيا. والان وبعد حوالي عشرين شهرا من ابتداء هذه المعركة ومع أن ربع المصانع الاميركية متوقف عن العمل ، وان حوالي ٥ر٥ مليون نسمة عاطل عن العمل ، فان مؤشر الاسعار ،قياسا على تشرين الثاني الماضي قد ارتفع ٢ر٧ بالمئة بينما انخفضت القيمة الشرائية للدولار الى ٧٣ سنتا بالنسبة لفترة ١٩٥٧ — ١٩٥٩ . وهكذا فان سياسة نيكسون الاقتصادية قد نجحت في أن تخفف من سرعة النمو الاقتصادي دون ان تحدث فيه ازمة عميقة ، ولكنها فشلت بالمقابل في أن تحقق هدفها الاساسي وهو الحد من التضخم المالي وان تعيد للدولار قيمته الفعلية .

ان الفشل الذي لاقته سياسة نيكسون الاقتصادية في محاربة التضخم المالي تحدد احدى الميزتين اللتين تتميز بهما الازمة الاقتصادية الاميركية الحالية . ولكن مرافقة التضخم للانكماش الاقتصادي يتميز هذه المرة درجة وليس نوعا فان الانكماش الاقتصادي عام ٥٧—٥٨ قد عرف ارتفاعا في الاسعار موازيا وانه لم يكن بنفس القوة . ولكن ما هو جديد فعلا هذه المرة هو الافلاس الذي تشهده المؤسسات العملاقة او التهديد بالافلاس الذي يحيطها . والسؤال ، هنا ، لماذا برزت هذه المشكلة بحدة الان وليس قبل ذلك ؟

للاجابة على هذا السؤال يبدو ضروريا أن نلقي نظرة على العلاقة ما بين السيولة النقدية والديون التي تراكمها المؤسسات والافراد في الجهاز الاقتصادي بأكمله . من المعروف انه بعد الحرب العالمية الثانية او بعد الهزة الاقتصادية الكبيرة ان المؤسسات الافراد كانوا مطمورين بالسيولة دون السلع ومنثم فان استعمال النقود يكون باتجاه تسديد الديون . أما في سنوات الرخاء والازدهار فان الافراد والمؤسسات يعتمدون الدين ليوسعوا استهلاكهم ومضاعفة رؤوس أموالهم . وان عملية الدين بالذات هي المسؤولة عن ازدهار الاقتصاد . ومن هنا فان الديون الخاصة قد ارتفعت بشكل غير منقطع منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يعرف منذ يومها الاقتصاد الا انكماشا جزئيا وغير عنيف . ولم يكن هذا الارتفاع مطلقا فقط وانما بالنسبة للنمو المادي للاقتصاد كذلك .

وتثقل الديون المستهلك الاميركي بشكل متزايد . فبينما كانت الديون تمتص من دولار المستهلك الأميركي ٦ سنت عام ١٩٤٦ اصبحت الان تستهلك ٢٣ سنتا منه . ومع أن حدود هذه العملية غير معروف بالضبط فمن المؤكد انها موجودة : فالمستهلك لا يمكن أن يكون مستهلكا اذا كان ١٠٠ بالمئة من مدخوله يستعمل في رد الديون . وهذا ينعكس بالضرورة على الاقتصاد بشكل عام فيصمه الركود . ولا تختلف المؤسسات الاميركية في هذا المضمار عن المستهلك الاميركي ولكن مقارنة نسبة السيولة النقدية في الفترة نفسها بدل مقارنة المداخيل والديون تعطي صورة أوضح (تعرف نسبة السيولة النقدية بنسبة السيولة التي يمكن لمؤسسة ما الحصول عليها بشكل سريع للديون القريبة الامد) . فبينما كانت نسبة السيولة عام ١٩٤٦ ٧٣ بالمئة اصبحت عام ١٩٦٩ ٣ر١٩ بالمئة . وهذا يشكل هبوطا دراماتيكيا لما يسمى هامش الامان للمؤسسة ضد الافلاس . ولا تنحصر هذه الارقام في المؤسسات المتوسطة بل تتعداها وبشكل خاص الى المؤسسات الكبيرة . ونتيجة لتداخل العمليات الاقتصادية بعضها ببعض ، فانه متى انقطعت السيولة في اي من المؤسسات الكبار فان هذا يشكل خطرا على انقطاعها في مؤسسات اخرى. ولذا فانه عندما كان كرايسلر على شفير الافلاس هذا الصيف كان من المؤكد ان المسبحة ستكر الى غيره من المؤسسات وكذلك الامر بالنسبة للخطوط الحديدية التابعة للبنك المركزي في ولاية «بنسلفانيا» الذي سارعت الحكومة الاميركية لانقاذه كما سنرى لاحقا .

ان الازمة الاميركية الحالية ليست جديدة من نوعها في تاريخ الرأسمالية فان حالة الهبوط في السيولة النقدية هذه تجعل من النقد السلعة الاساسية بدل الشكل المثالي الذي كانت النقود من اجله ، وتصبح السلع الحقيقية غير قابلة للمبادلة به ومن هنا فان العطش للنقد يزداد ضراوة الى حد يولد معه الانفجار .

مأساة الاقتصاد الرأسمالي

ولكن الاقتصاديين الرأسماليين في ايامنا هذه يعتبرون ان الهزات الاقتصادية غير واردة الحدوث وان الازمات التي يعانيها الاقتصاد لا تتعدى حدودا ضيقة يمكن السيطرة عليها بتدابير يستطيعون استحداثها بصورة مستمرة .. ولكنهم ينسون بذلك أن التغلب على أزمة ما يليها ازدهار نسبي سوف يرافقه حتما هبوط في نسبة السيولة لا مجال لتلافيه. ونسي هؤلاء أيضا ما كان يعرفه اسلافهم جيدا، وهو أن الازمات وما يتبعها من تقلص في الديون لم تكن فقط كوارث دورية بل كانت في نفس الوقت تلعب دورا مهما في اعادة العافية للاقتصاد الرأسمالي ومن هنا ضرورتها الحيوية للاقتصاد الرأسمالي . وهنا بالذات تكمن مأساة الاقتصاد الرأسمالي : لكي يعيد نشاطه باعادة الاعتبار للسلع الحقيقية ووضع النقد في موضعه الحقيقي يجب أن يمر بأزمة قد تودي به .

وهكذا فان التخفيف من هذه الازمات الاقتصادية أو منعها من الانفجار يؤدي الى أن تنتفخ بنية الديون بشكل يصبح معه أن نكسة بسيطة تصيب الاقتصاد ترسل هزاتها في الجسم النقدي بكامله وتهدد بتهديمه كليا . ولذا فان اي تدابير تنتهجها ادارة نيكسون لا يمكن أن تفعل اكثر من أن تؤجل وقوع الانفجار . فان ضغط الديون والسيولة التي وجدت الرأسمالية الاميركية نفسها تحتها سوف تتجه الى الاسوأ وتهدد بالانفجار .

القائمة الرابعة بتبرعات قراء « الحرية » لمساعدة المدرس عبد اللطيف عياد

فيما يلي ننشر القائمة الرابعة بتبرعات القراء للمدرس عبد اللطيف عياد المهدد بقطع ساقيه والذي يحتاج الى مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية ليتمكن من السفر الى احدى الدول الاشتراكية للمعالجة .. وقد وقع خطأ في القائمة الثالثة اذ نشرنا أن المبلغ الذي وردنا من احمد سلامة المقيم في بيرجن — نروج هو ١٥٠ دولارا بينما الصحيح هو ٥٠ دولارا وعليه فان مجموع التبرعات بالقوائم الثلاث كان فقط :

١٠٣٠ ليرة

مدرسة زهرة العلى	٢٥	ليرة
احمد اسكندر	٥	ليرة
شباب بعقلين	١٨	ليرة
من عمال معمل الفولاذ اللبنانية السادة:		
حسن منذر	١	ليرة
سامي المغزي	١٠	ليرة
جريس بردويل	١	ليرة
ناجي يوسف	١	ليرة
اديب غناطيوس	١	ليرة
سليمان راشد	١	ليرة
رجا بو عجرم	١	ليرة
كميل الضعيني	١	ليرة
قيمة ١٥٥ مارك من الطلاب العرب في مدينة برنشفايل في المانية الغربية	١٠٠	ليرة
المجموع	١١٨٦	ليرة

كما وردنا ايضا مبلغ ١٠ دينارات يوغوسلافية من طالب الطب محمد برو.

ما هي المخارج التي يقدمها وضع كهذا ؟. ان الحلول الجزئية التي يقدمها الاقتصاديون الاميركيون والتي تتراوح ما بين استحداث سياسة مداخيل جديدة تراقب الاسعار والاجور وتجعل حدودا لا يمكن لهذه تخطيها ، وفرض حماية جمركية على سلع معينة او اعادة ضخ العملة في السوق المصرفية كما ننتظر أن يقوم به نيكسون بسبب اقتراب عام ١٩٧٢ ، السنة الانتخابية الرئاسية . اذ أن هذه الحلول وغيرها تتغاضى عن بواعث المشكلة الاساسية والتي لا يمكن تخطيها على هذه المستويات التي لا تمسها فعلا .

ويبقى امام الادارة الاميركية احد حلين : اما ترك الامور « للطبيعة » فيقاسي الاقتصاد ازمة كسابقاتها يمكنها ان تعيد الديون الى حد ادنى والنتيجة هي انهيار اقتصادي شامل كما حدث في الثلاثينيات ،ولكن الطبقة الحاكمة لن تقف مكتوفة الايدي أمام انهيار كهذا ، ولذا فانه من المنتظر انها ستتدخل في عملية انقاذ كبيرة — وهذا هو الحل الثاني — بدأت بوادرها جلية في الازمة الاخيرة . فقد شكلت هيئة ادارية حكومية تكون مهمتها انقاذ المؤسسات المشرفة على الافلاس بشكل قروض مالية مستعجلة . ومع أن هيئة كهذه لا تزال مؤقتة سيصار الى حلها حال اعادة تنظيم الشركات المفلسة الا ان التجارب في البلدان الاخرى — ايطاليا مثلا — قد اثبتت أن هيئة كهذه سيصار الى تثبيتها واعطائها صلاحيات اوسع واوسع في عملية حتمية لانقاذ الاقتصاد : سيطرة الدولة وتضخم القطاع العام الى حد قد يشهق لتصوره دعاة الاقتصاد الحر .

ومع ان الادارة الاميركية تصرح بأن استحداث مصلحة لاعادة تنظيم المؤسسات التي تلاقي صعوبات مالية لا يعني ابدا حماية الشركات المغامرة والسيئة الادارة على حساب الاموال الفدرالية — اي اموال الذين يدفعون الضرائب — فان هذا الكلام يبقى فوقيا . فالتجربة التي مرت بمثلها بلدان اخرى تدل على أنه من الصعب تعيين حدود التدخل والحماية . وان مصلحة كهذه تتوسع مضطرة بسرعة في الازمات لتشمل المرافق الاقتصادية المهمة . وان مثل ايطاليا في الثلاثينات يشبه الى حد بعيد ما يحدث الان في الولايات المتحدة . وتجدر الاشارة هنا الى ان المصارف الايطالية المؤممة تشكل الان ٨٧ بالمئة من المصارف كلها . وقد قامت بذلك المصلحة نفسها التي كانت مهمتها مقتصرة على اعادة بناء المؤسسات المفلسة .

هذه هي الوجهة العامة التي ستحكم سير الرأسمالية الاميركية في المرحلة القادمة . ان التخبط الذي يقع فيه مستشارو نيكسون الاقتصاديين سيؤدي بالضرورة الى الخطوات الضرورية لتحقيقها ..

تتمة أمام حركة طلابية ترفض « الحوار » المزيف!

للمصالح النقابية . هذا النموذج هو نموذج النقابات اللبنانية الفاشل عماليا ، والناجح تماما من وجهة نظر أصحاب العمل !

— أخيرا تختار الهيئة التنفيذية ممثليها في لجان درس البرامج .. بالقرعة! لماذا بالقرعة؟ لسبب بديهي : هو الا يتحول تعديل المناهج الى قضية تطرح المواقف على أساسها . بذلك يصبح التعديل امرا ، يا للهول ،سياسيا. و « المعلم » يجهل السياسة ، معالي الوزير ! يجهلها ، لينفذ سياسة رأسمالية مهترئة ، عملية ، ترعبها ابسط العناصر الديمقراطية .

هذا هو الفخ الساذج الذي يحاول الوزير أن يصطاد الحركة الطلابية به . كما أنه يحاول أن يصطاد المعلمين . ان رفض تكريس التعليم الخاص بتوحيد النقابة ، وارساء النقابة على وجودها ضمن المدرسة ، هما قاعدة العمل الطلابي الديمقراطي .

٢ — ما تبقى محاولة مفككة لتكريس الواقع التعليمي الحالي . فتقرير اسطفان صقر ، ككل ايديولوجية عقيمة ، يبني نتائجه على اماني الطبقات التي ينطق باسمها . ما هو وضع تعليم اللغات الاجنبية في لبنان ؟ ما الصلة بين الساعات المهدورة والمردود ؟ ما هو الامداد الثقافي الفعلي ؟ ما صلته بالمسائل اللبنانية ؟ أسئلة يتجنبها تقرير صقر بذكاء لا يحسد عليه . فهو ينطلق من تفاهات من نمط: « ان تعلم لغات اجنبية عدة يفرضه الواقع العالمي المعاصر » او « يرجى من الدولة ، بواسطة وزارة التربية ، أن تساعد المواطن على النفاذ ، من خلال تعددية اللغات ، الى المجالات العالمية متحررا من مركبات النقص والعقد النفسية » . هذه هي كلمة السر : مركبات النقص والعقد النفسية !! أما صلة اللغة الاجنبية بأوساط اجتماعية محددة ، أما دور اللغة الاجنبية بهزال « الثقافة » اللبنانية وضمورها ... فيرجى من الدولة بواسطة ..

هل يريحنا الطلاب من هذا الاسفاف ويرجعوا الاب الكريم الى حيث هو اكثر فائدة ؟

تتمة كيف تفكر اسرائيل بحل مشكلة الفلسطينيين ؟

هي ما برحت تشدد على انها لن تنسحب الا الى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها . ولا شك ان هذه المسالة تدخل عنصرا اساسيا مقررا في فهمها لما يجب ان يكون عليه مشروع الدولة الفلسطينية . فالاوساط الاسرائيلية الحاكمة تعتقد انه سوف يكون من الصعب على دولة فلسطينية صغيرة ، محصورة في رقعة ضيقة بين الاردن واسرائيل ، ان تقدم تنازلات واسعة عن اراض يبدو واضحا ان الجيش الاسرائيلي لن يقبل الانسحاب منها ، مثل اللطرون وقلقيلية . كما ان قيام دولة لا تكون عمان عاصمتها سوف يجعل من تنازلها عن القدس امرا مستحيلا (فما الذي سيبقى لها او منها بعد كل تلك التنازلات ؟) .

واذا كان اهتمام اسرائيل باستبقاء القدس لا يقل ابدا عن اهتمامها بالمطالب الاخرى التي ما زالت تتصلب حولها ، فمن المنطقي ان تتجه بتفكيرها نحو عمان كي تعوض الفلسطينيين بها عن القدس !

ثم أن انحصار الدولة الفلسطينية ضمن تلك الرقعة من الضفة الغربية التي توافق اسرائيل على الانسحاب منها ، سوف يكون معناه انشاء كيان عاجز عن توفير شروط الحياة الممكنة لمليوني فلسطيني من ناحية ، وقاصر من ناحية ثانية عن امتصاص تطلعاتهم الوطنية واستيعابها ضمن آلية تنأى بها عن مطلبها التاريخي في التحرير .

كما ان اقتصار الدولة المطلوبة على « فلسطين الصغيرة » وحدها من شانه ان يحرم اسرائيل فرصة الاتكاء الى قوى فلسطينية « فعلية » يمكن ان تشكل قاعدة المطالبة بها .

ان رفض المقاومة لمشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية — من ضمن رفضها المبدئي لفكرة الدولة اساسا — هو أمر تضعه اسرائيل في حسابها الان وتحاول التعويض عنه بالتوجه نحو « قوة ثالثة » تستطيع ان تلعب دور البديل السياسي للعمل الفدائي . وهي قوة يفترض ان تتشكل من بعض شرائح البورجوازية الفلسطينية والوجهاء السياسيين. ولكن هؤلاء اعلنوا مرارا تطلعهم نحو دولة تكون عمان محورها . فعندما قال الملك حسين، بعد مجزرة ايلول ، إنه مستعد لاعطاء فلسطينيي الضفة الغربية وضعا ذاتيا « يمكن تطويره حتى الى الاستقلال اذا هم ارادوا » ، رد عليه وزير الدفاع الاردني السابق انور نسيبه (المقيم حاليا في القدس) بقوله : « انه اقتراح مضحك .. فليست فلسطين هي التي تتبع الاردن بل ان الاردن هو الذي يشكل جزءا من فلسطين » . من هنا يصبح طبيعيا ان تحاول اسرائيل صياغة مشروعها بما يرضي طموح تلك الاوساط ويحقق مصالحها .

واذا كانت تلك هي اتجاهات الصيغة الاسرائيلية لحل « مشكلة الفلسطينيين » فان هذه الاتجاهات لا تدور على نفسها في فراغ . ولن يتقرر مصيرها بالتالي الا بالعلاقة مع الصيغ الاخرى المتصورة سواء كان مصدرها النظام الاردني او الولايات المتحدة او الطرف المصري السوفياتي . فماذا عن مواقف كل تلك الاطراف .

في المقال القادم محاولة للاجابة على هذا السؤال .

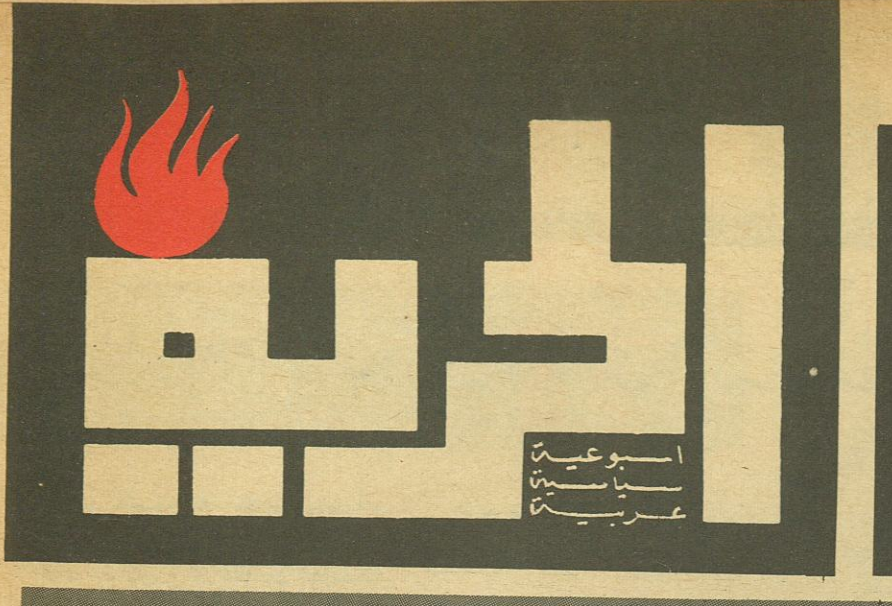
تتمة اللمسات الاخيرة للمخطط الامبريالي ..

ان السلطات الاستعمارية تريد القيام بعملية « تطهير » واسعة للساحة الداخلية لكي يصفو لها الجو وتعمل بهدوء ، ويرافق هذا العمل في البحرين عملا مماثلا في عمان حيث تشن اجهزة الاستخبارات حملات اعتقال واسعة النطاق في صفوف المواطنين في الوقت الذي يحاول فيه اجتذاب « المثقفين » الى مسقط ، واقناعهم بالاصلاح من « الداخل » .

***

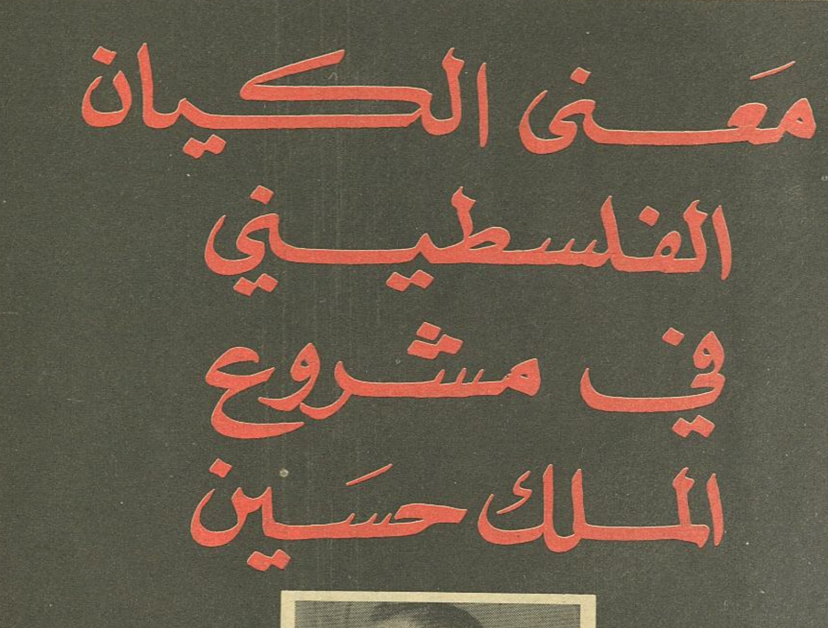
واخيرا ماذا يحمل عام ١٩٧١ للمنطقة ؟

انه يحمل سمات مرحلة جديدة تماما ستمر فيها هذه المنطقة ، سمات مرحلة تدخل فيها الحركة الوطنية الديمقراطية في دور نضالي جديد يعبر بالدرجة الاولى عن ارتفاع مستوى الوعي السياسي ، وعلاقات ثورية ذات طراز جديد لم يسبق لهذه المنطقة ان راته من قبل ، بفعل التحول الهائل الذي يطرا على بنية المجتمع ، وبفعل الصدام الحاد الذي يتطور شيئا فشيئا في وجه الامبريالية الانجلو — اميركية ، ان عام ١٩٧١ باختصار شديد يحمل التمييز الصارم بين الصف الوطني الديمقراطي والصف الاستعماري الرجعي ممثلا في انظمة الحكم العشائرية المطلقة .



الحكم الجديد في بولندا
أمام المأزق القديم

AL-HOURRIAH - No. 547 - 28-12-1970 - BEYROUTH • بيروت - ٢٨ - ١٢ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٧ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل.



معنى الكيان الفلسطيني في مشروع الملك حسين



خطاب رئيس الوزارة المصرية أمام مجلس الأمة:

"سلمية" الاهتمامات وارستقراطية المعالجة



لماذا اشترك الشيوعيون بالحكم السوري الجديد؟



مخلفات معركة رئاسة الجمهورية في إنتخابات المتن

رأي في أزمة الجامعة اللبنانية ومهمات الاتحاد

تصاعد إضراب المعاهد المهنية واتساعه